



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد دولي

الموضوع:

فعالية تنسيق السياسات الاقتصادية لدول مجموعة

BRICS

- دراسة تطبيقية-

تحت إشراف الأستاذ:

إعداد الطلبة:

• وليد لعايب

• لينة صانع

• نورية حميميد

السنة الجامعية: 2020-2021

شكر وعرفان

الحمد الله ربم العالمين والصلاة والسلام على رسوله الكريم حمدا يكافي نعمه؛ ويوافي أفضاله وندعوه بقلب خاشع خاضع أن يجازي عمدا يكافي نعمه؛ عنا كل من قدم لنا يد العون

من قريب أو بعيد خير الجزاء. وعن أنفسنا نتقدم بالشكر والامتنان إلى كان قريب أو بعيد خير الجزاء وعن أنفسنا نتقدم تال

الشاعر

كاد المعلم أن يكون رسولا ﴿ قو للمعلم وقِّه التبجيلا

بكل احتراماتنا وتقديرنا لمذه الكلمة الوجيزة التي تحمل في طياتما معان عظيمة يشّرفنا أن تخطّ

أناملنا كلمات الثناء والعرفان بالجميل إلى من أحاطنا بتوجيماته القيّمة وناملنا كلمات الثناء وقدما لنا من وقته وبصره

وعونه الشيء الكثير فكان نعم الموجه في كل مراحل المذكرة، المذكرة الفاخل

لعايب وليد

ويمتّد شكرنا إلى كل من أعاننا بتوجيهاته ودعمه لإنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد لكم منا أسمى معاني التقدير والاحترام والعرفان بالجميل.



أهدي هذا العمل المتواضع إلى من أحبني أكثر من نفسه .. أبي العزيز الغالي حفظه الله وأطال في عمره.

إلى من علمتني أن العطاء ليس له حدود والحنان كل الحنان من قلبها مولود .. أمي العزيزة الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.

الشموع التي أضاءت مشواري أختي وإخوتي الأعزاء كل باسمه.

إلى رفيقات دربي صديقاتي العزيزات.

إلى زملائي و زميلاتي في تخصص "اقتصاد دولي" الذين أتمنى لهم كل النجاح والتوفيق في حياتهم المهنية .

إلى كل "الأستاذة الكرام" الذين أشرفوا على تعليمي ، ادعوا الله أن يحفظهم ويطيل عمرهم.

وفي الاخير أرجوا من الله تعالى أن يوفقنا.



الإهداء

إلى أغلى ما أملك في الدنيا، إلى التي حملتني وهنا ووضعتني وهنا، وأرضعتني عذب الحنان وصفاء الحب وخالص العطاء، إلى من كانت شمعة تنير دربي، إلى من كانت تسقيني دعاء أو عطاء العوم حتى وصلت إلى أسمى المراتب إليك "أمي "

إلى روح والدي الطاهرة فكم تمنيت أن تكون حاضر في هذه اللحظة أتمنى أن يكون مثواه الفردوس الأعلى إلى كل عائلتي وأصدقائي إلى كل عائلتي وأصدقائي إلى كل زملائي. اهدي لكم جميعا هذا العمل بخالص كلمات الشكر والعرفان



فمرس المحتويات

الصفحة	العنوان		
	شكر		
	إهداء		
III	فهرس المحتويات		
VIII	قائمة الجداول		
IX	ائمة الاشكال		
أ–ھ	قدمة		
	الفصل الأول: الخلفية النظرية للسياسات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي		
07	تمهید		
07	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي		
08	المطلب الأول: ماهية السياسات الاقتصادية		
08	أولا: مفهوم السياسة المالية		
09	ثانيا: مفهوم السياسة النقدية		
09	ثالثا: مفهوم السياسة الاقتصادية		
10	المطلب الثاني: أساسيات التكامل الاقتصادي		
11	أولا: نشأة التكامل الاقتصادي		
12	ثانيا: مفهوم التكامل الاقتصادي		
15	المبحث الثاني: فعالية السياسات الاقتصادية في ظل أشكال التكامل الاقتصادي		
15	المطلب الأول: من التفضيل الجمركي إلى السوق المشتركة		
15	أولا: منطقة التفضيل الجمركي		
16	ثانيا: منطقة التجارة الحرة		
17	ثالثا: الاتحاد الجمركي		
18	رابعا: السوق المشتركة		
18	المطلب الثاني: درجات الاتحاد الاقتصادي		

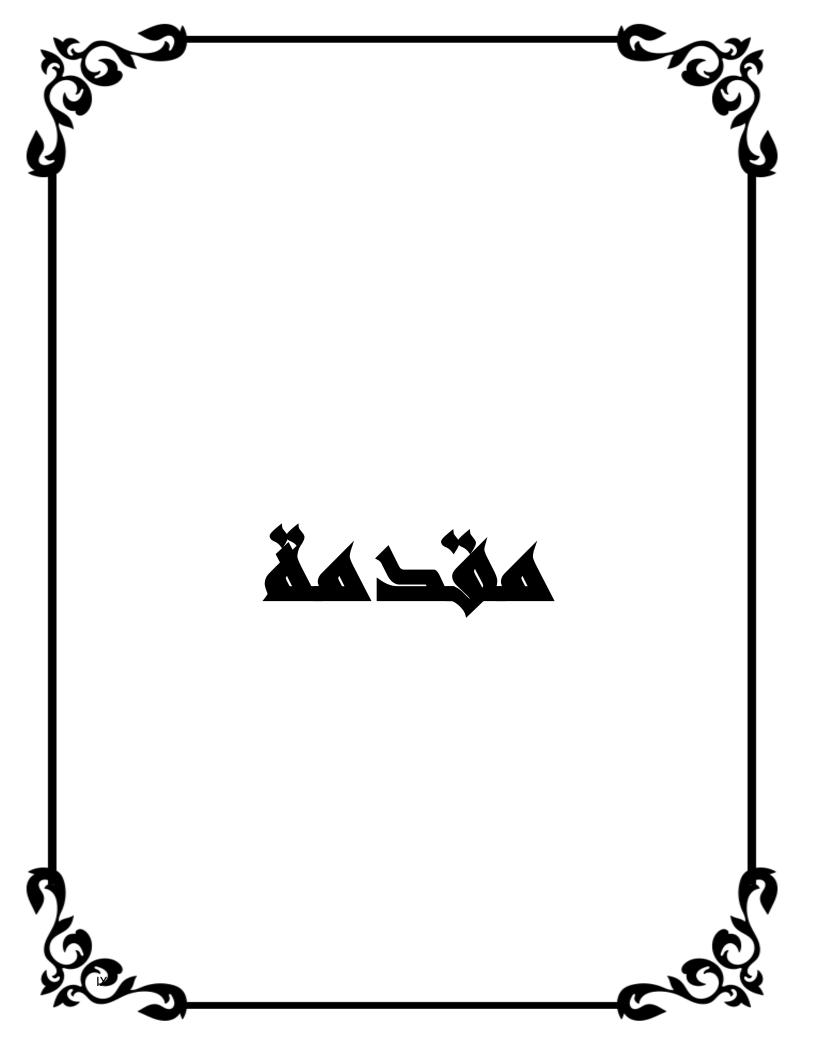
أولا: الوحدة الاقتصادية	18
ثانيا : الاتحاد النقدي	19
ثالثا: الاتحاد الاقتصادي التام	19
صة الفصل	21
صل الثاني: دراسة تطبيقية لمدى فاعلية تنسيق السياسات الاقتصادية لدول	
موعة البريكس خلال الفترة (2016-2020)	
778	23
ىبحث الاول: الإطار النظري لدول مجموعة البريكس	24
طلب الاول: ماهية مجموعة البريكس	24
أولا: الإطار التاريخي والهيكل التنظيمي لدول مجموعة البريكس	24
ثانیا: مزایا وتحدیات دول مجموعة البریکس	30
طلب الثاني: مقومات دول مجموعة البريكس	33
أولا: مقومات الصين	33
ثانیا: مقومات روسیا	34
ثالثًا: مقومات الهند	35
ر ابعا : مقومات البرازيل	35
خامسا: مقومات جنوب إفريقيا	36
طلب الثالث: السياسات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس	38
أولا: السياسات الاقتصادية الصينية	38
ثانيا: السياسات الاقتصادية الروسية	39
ثالثا: السياسات الاقتصادية الهندية	41

رابعا: السياسات الاقتصادية البرازيلية	42
خامسا: السياسات الاقتصادية الجنوب الإفريقية	43
المبحث الثاني: دراسة مدى فعالية تنسيق السياسات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس	45
المطلب الأول: التجارة البينية والخارجية لدول مجموعة البريكس	45
أولا: التجارة البينية لدول مجموعة البريكس خلال الفترة (2016-2020)	45
ثانيا: التجارة الخارجية لدول مجموعة البريكس خلال الفترة (2016–2020)	47
مطلب الثاني: التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة لدول مجموعة البريكس	51
أولا: التدفقات الداخلية والخارجية لاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجموعة	51
بريكس خلال الفترة (2016–2019)	
ثانيا: صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول البريكس خلال الفترة	53
(2020–2016)	
خلاصة الفصل	55
الخاتمة	57
قائمة المراجع والمصادر	61
المخلص	

ها بنمة البحاول مالأهكال والأهكال

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
26	قمم مجموعة البريكس	1
37	البيانات الأساسية لدول مجموعة البريكس سنة 2020	2
47	صادرات السلع والخدمات لدول مجموعة البريكس خلال الفترة	3
	(2020 -2016)	
50	واردات السلع والخدمات لدول مجموعة البريكس خلال الفترة	4
	(2020 -2016)	
53	صافي الاستثمارات الأجنبية لدول مجموعة البريكس خلال الفترة	5
	(2020 -2016)	

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
20	درجات التكامل الاقتصادي	1
47	منحنى بياني يمثل صادرات السلع والخدمات لدول مجموعة	2
	البريكس خلال الفترة (2016–2020)	
51	التدفقات الخارجية لاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجموعة	3
	البريكس خلال الفترة (2016–2020)	
52	التدفقات الداخلية لاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجموعة	4
	البريكس خلال الفترة 2016–2019)	



مقدمة عامة:

تعيش بلدان العالم اليوم ارتباطا قويا لم تشهده من قبل ذلك لأن الواقع الاقتصادي والاجتماعي يفرض مبادلات خارجية لكل دولة من دول العالم، في خضم نظم اقتصادية معاصرة تسعى إلى المحافظة على الاستقرار وتحقيق التوازن الاقتصادي من خلال صناعة سياسات اقتصادية تحقق الأهداف التي تسعى إليها اقتصاد أي دولة ومن بين هذه السياسات الاقتصادية نجد السياسة النقدية والسياسة المالية اللتان احتلتا موقع الصدارة في هيكل السياسة الاقتصادية العامة للدولة باعتبارهما أداتين فعالتين لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

كما فرض الواقع الاقتصادي العالمي على الدول أن تتكتل فيما بينها لتزيد من قوتها وتعزز مكانتها في الساحة الدولية وقد أصبحت هذه التكتلات من أهم السمات التي تميز النظام الاقتصادي الراهن. تسعى معظم دول العالم الدخول في هذه التكتلات وإقامة تجمعات لكي تستفيد من المزايا والقيم المضافة التي قد تتشئها مثل هذه التكتلات كحرية انتقال السلع والخدمات فيما بينها توحيد المقاييس التقنية، تنسيق السياسات الاقتصادية وكذا ترقية المبادلات التجارية، ومن هنا فقد تعددت نواع التكامل الاقتصادي حسب طبيعة الأهداف والوسائل المستخدمة نظرا لطبيعة النظام الاقتصادي ودرجة التطور الاقتصادي للدول المتكاملة.

ظل التكامل الاقتصادي لسنوات عدة قائم على مفهوم عام واحد مفاده انتقال من السيادة الوطنية الخاص بالاختصاصات واتخاذ القرار من الدولة الوطنية إلى الهيئات والمؤسسات الدولية بقصد تحقيق الأهداف التي أقيم من اجلها هذا التكامل، كما درجت إقامة التكامل أن يجمع بين الدول المتقاربة جغرافيا وذات نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي متجانس .إلا أن الظروف والتغيرات الجديدة فرضت تطوير صيغة جديدة من التكاملات الاقتصادية باتت تجتمع بين دول متباعدة وبينها اختلافات اقتصادية وسياسية لكن يجمعها هدف عام و مشترك ومصلحة اقتصادية متقاربة.

ومن أبرز التكاملات التي ظهرت في هذه الصيغة تكتل دول مجموعة البريكس الذي يعد نموذجا فصيحا لهذا النوع الجديد فقد كان لظهوره تأثير قوي جاذب الانتباه وذلك ليس لكونه نوعا جديدا من التكتلات وإنما للكم الهائل من الإمكانيات الاقتصادية التي يختزنها. حظّي هذا التكتل باهتمام كبير من قبل الباحثين والمختصين وأصبح يمارس دورا متزايد الأهمية على الساحة الدولية وخاصة الاقتصادية.

1-إشكالية الدراسة:

تعمل دول مجموعة البريكس التي بدأ تكتلها على أسس اقتصادية على الاستمرار والنجاح في تحقيق أهدافها المتعددة وتتجه للعب دور رئيسي في تنظيم العلاقات الدولية فهي لا تزال تسير في اتجاه يمكنها من اكتساب مكانة دولية مناسبة لإمكانياتها وقدراتها الاقتصادية الأمر الذي يدفعنا لطرح الإشكالية الآتية:

ما مدى تأثير تنسيق السياسات الاقتصادية لدول مجموعة البربكس على فعاليتها؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية الآتية:

-ما المقصود بالسياسات الاقتصادية؟

-ما هو مفهوم التكامل الاقتصادي؟ وماهى أهم مراحله؟

-ماهي دول مجموعة البريكس؟

-ما تأثير قيام دول مجموعة البريكس على التجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية المباشرة؟

2-فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- التكامل الاقتصادي هو دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية.

-يعمل تكتل دول البريكس على تنسيق سياستها الاقتصادية بشكل أفضل بين الدول الأعضاء فيه مما يجعلها تتخصص أكثر وتكون فعالة وبذلك سيساهم في زيادة حجم المبادلات التجارية البينية والدولية.

-اتسمت التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجموعة البريكس بالعجز.

3-أسباب الدراسة:

يوجد العديد من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار البحث في هذا الموضوع نذكر منها:

- الرغبة وميول في البحث والدراسة في مجال التكامل الاقتصادي وخاصة تكامل دول مجموعة البريكس إضافة إلى أن الموضوع ضمن إطار التخصص الدراسي.

-قلة الدراسات والبحوث الأكاديمية التي تناولت الموضوع دول مجموعة البريكس بعد سنة 2016.

-بروز ظاهرة التكامل الاقتصادي على الساحة العالمية واحتلاله الكثير من الاهتمام لدى الاقتصاديين.

4-أهداف الدراسة:

إن الغرض من تناولنا لهذه الدراسة ينصب في محاولة تحقيق الأهداف التالية:

-الإحاطة بالمفاهيم الاساسية للسياسات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي.

-التعرف على دول مجموعة البريكس وأهم المحطات التاريخية لهذا التكتل.

-تحديد المكانة الاقتصادية لدول مجموعة البريكس في الاقتصاد الدولي.

5-أهمية الدراسة:

-تعد التكاملات الاقتصادية من الظواهر التي تميز العلاقات الاقتصادية الراهنة.

-ابراز مكانة دول مجموعة البريكس في الاقتصاد العالمي.

6-منهج الدراسة:

فيما يخص الجانب النظري اعتمدنا على المنهج الوصفي لسرد مختلف المفاهيم الأساسية حول السياسات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي أما فيما يخص الجانب التطبيقي فاعتمدنا على المنهج التحليلي لدراسة تدفقات التجارة البينية والخارجية، وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجموعة البربكس.

7 - حدود الدراسة:

- الحدود الجغرافية لهذه الدراسة تمثلت في دول أعضاء مجموعة البريكس: الصين، روسيا، الهند، البرازيل، جنوب افريقيا.
 - الحدود الزمنية لهذه الدراسة تمثلت في الفترة من 2016 2020.

8-صعوبات الدراسة:

- قلة الدراسات الميدانية في هذا الموضوع، وتعذر الحصول على بعض الإحصائيات الحديثة.
- قلة المراجع الملمة بالموضوع خاصة باللغة العربية إلماما كافيا لتمكين الباحث من التعمق.
 - جائحة كوفيد 19 والتي أثرت على المسار الدراسي بشكل كبير وضعف تدفق الأنترنت.

9-الدراسات السابقة:

• مقال بعنوان "تجمع بريكس من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب" لدكتور محمد شحماط جامعة باجي مختار عنابة.

وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مسار تطور تجمع دول "بريكس" خارج الاستقطاب الغربي، نظرا لما تمتلك دول مجتمعة من مقدرات اقتصادية لتشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب.

• مقال بعنوان " تأثير مجموعة بريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي" لدكتور طارق محمد ذنون الطائى، جامعة الموصل، العراق

وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعريف بمجموعة البريكس بوصفها إحدى التكتلات الدولية التي تحاول إعادة تشكيل النظام الدولي الجديد من خلال إبراز مختلف مقومات المجموعة.

• رسالة ماجيستر للعلوم السياسية " واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي " للباحث علاء الدين محمد الجعبري، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة دول مجموعة البريكس على التواجد في الساحة الدولية، والتعرف على الإمكانيات التي تميز المجموعة وتجعل منها قوة فاعلة.

• . مقال بعنوان " دور التكتلات الاقتصادية الدولية في تغيير بنية النظام الدولي "البريكس " نموذجا"" للدكتور مناف محمد علوش، جامعة دمشق، سوربا.

تهدف الدراسة إلى دراسة تأثير هذا التكتل على النظام الدولي ومعرفة دوره.

• مقال بعنوان " أثر مجموعة البريكس في هيكلة النظام العالمي المتعدد الأقطاب " للدكتور سماح مهدي الصالح العياوي، جامعة الإمام جعفر الصادق ، العراق.

تهدف الدراسة إلى أن مجموعة البريكس تملك القدرات الاقتصادية والإمكانات المناسبة في هيكلة نظام عالمي جديد.

10- هيكل الدراسة:

للإلمام بمختلف جوانب الموضوع والوصول إلى إجابات موضوعية للإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، تناولنا في الفصل الأول الخلفية النظرية للسياسات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للسياسات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي والمبحث الثاني إلى فعالية السياسات الاقتصادية في ظل أشكال التكامل الاقتصادي.

وتناولنا في الفصل الثاني دراسة تطبيقية لمدى فاعلية تنسيق السياسات الاقتصادي لدول مجموعة البريكس خلال الفترة (2016–2020)، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار النظري لدول مجموعة البريكس والمبحث الثاني إلى دراسة مدى فعالية تنسيق السياسات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس.

الغدل الأول:
الخلفية النظرية للسياسات
الاقتصاحية والتكامل

تمهيد

في ظل التحولات الكبرى التي يعيشها العالم في جميع المجالات التي احدثت تغيرات واسعة النطاق في العلاقات الاقتصادية الدولية، إلا أن التغيير ليس بالوافد الجديد على العالم فهو نتاج لتطور متواصل للاقتصاد العالمي ولكن لم يكن بالسرعة التي شهدها في الآونة الاخيرة فقد تمخض عن هذه التغيرات بروز التكتلات الاقتصادية بين الدول هدفها المنافسة وفرض الوجود في المجتمع الاقتصادي بالإضافة الى التعاون والتضامن فيما بينها لمواجهة العقبات والصعوبات على مختلف الأصعدة في كنف نظام اقتصادي لا يعترف بالاقتصاديات الصغيرة والمجزأة.

أفرزت التكتلات الاقتصادية جملة مفاهيم جديدة نتج عنها حالة ديناميكية في السياسات الاقتصادية للدول المتكالة ولكي تضمن هذه الدول المتكاملة فيما بينها استقرارها الاقتصادي لابد لها من تنسيق سياساتها الاقتصادية والعمل جاهدة على تثبيت قواعدها. ولفهم ظاهرة التكامل الاقتصادي والاسس التي قامت عليها السياسات الاقتصادية تطرقنا في هذا الفصل الى الجانب النظري الذي اندرج تحته مبحثين، تحدثنا في المبحث الاول عن ماهية السياسات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى أشكال التكامل الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي

اتجه العديد من الاقتصاديين نحو دراسة السياسات الاقتصادية بدقة أكبر وذلك لأنها تعتبر المحدد الأول لتوجهات الدولة الاقتصادية لتحقيق أهدافها، حيث أن السياسات الاقتصادية تضم في مفهومها الواسع مجموعة من السياسات المتناسقة فيما بينها كالسياسة المالية والسياسة النقدية، فقد تمكنت هذه السياسات من احداث تغيرات في العلاقات الدولية متأثرة بمختلف العوامل الخارجية والتي كانت نتيجتها ظهور التكاملات الاقتصادية بين مجموع من دول والتي تتحد فيما بينها لتحقيق اهداف مشتركة

ولقد تطرقنا في مبحثنا إلى مطلبين، تضمن المطلب الأول ماهية السياسات الاقتصادية، وفي المطلب الثاني تطرقنا إلى أساسيات التكامل الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية السياسات الاقتصادية

إن تزايد الاهتمام بموضوع السياسات الاقتصادية لما اصبحت إليه من حاجة حتمية لتحقيق الأهداف المرجوة فهي تعكس التوجه الذي يتبعه صناع القرار على الرغم من اختلاف التوجهات الفكرية والايديولوجية التي تبنى السياسات الاقتصادية في أي دولة.

أولا: مفهوم السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية من المكونات الاساسية للسياسات الاقتصادية ومن دعائمها الرئيسية نظرا لأهميتها ودورها في التأثير على الاقتصاد بغية تحقيق أهداف معينة وبالتالي فالسياسة المالية تعرف كمايلي:

- بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة (مسعود، 2005-2006، صفحة 48).

-ويمكن اعتبارها على أنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة (شريف، 2011، صفحة 3).

- هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب و غيرها من الوسائل و ذلك بتقرير مستوى و نمط إنفاق هذه الإيرادات (مسعود، 2005-2006، صفحة 49).

- هي السياسات الحكومية التي تعمد إلى توجيه الاقتصاد الكلي لتحقيق أهداف محددة؛ وترتكز هذه السياسات على عنصرين رئيسيين واردات ونفقات الدولة. وتقدم الموازنة العامة للدول الرؤية المالية العامة للحكومات والتي تعرض للواردات والنفقات في إطار تكاملي يعكس الرؤيا والتوجهات الاقتصادية للدولة(ندى و عبيد، 2014، صفحة 13).

ثانيا: مفهوم السياسة النقدية

تعددت التعاريف حول السياسة النقدية إلا أنها لا تتعارض كثيرا ففي مجملها اتفقت حول المبادئ العامة وأنها من أجل تحقيق أهداف معينة توضع من طرف السلطة النقدية ويمكن ذكر البعض من هذه. التعاريف فيما يلي:

- على أنها تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثر في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع(اللاوي، 2007، صفحة 63).
- تعرف "بأنها هي مجموعة من الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير الرقابة على الائتمان بما يتفق وتحقيق مجموعة من أهداف السياسة الاقتصادية (علي، 2004، صفحة 112) .
- هي الوسائل التي في حوزة السلطات العامة لمراقبة خلق النقود واستعمالها من طرف الوحدات الاقتصادية حسب الصالح العام المحدد في هدف السياسة الاقتصادية الكلية، بهدف مكافحة التضخم دون إحداث أضرار بالإنتاج الوطني والعمالة(يعدل، 2005، صفحة 143).
- -هي مجموع السياسات التي تعتمدها الحكومة بشكل عام والسلطات المالية بشكل خاص (البنك المركزي، وزارة المالية) للتحكم بحجم الكتلة النقدية المعروضة في السوق وذلك من خلال تحديد كمية النقود التي يتم وضعافي الاستخدام، توفر هذه النقود والكلفة التي يدفعها القطاع الخاص للحصول على هذه النقود (أسعار الفوائد) (ندى و عبيد، 2014، صفحة 44).

ثالثا: مفهوم السياسات الاقتصادية

ومما سبق يتضح أن السياسة المالية والسياسة النقدية يمكن ضمها تحت مفهوم السياسة الاقتصادية والتي تسعى الى التوسع في الانتاج وتكييف الهياكل الاقتصادية وغيرها من متطلبات هذا التوسع ومنه يمكن أن نوجز مفهوم السياسات الاقتصادية كالآتى:

-أبرز الاقتصادي الهولندي "يانتينبرغين" أن السياسة الاقتصادية هي عبارة عن: "نظام قرارات يعكس العلاقة بين الأهداف التي تحدد إشباع ورضا صناع القرار والتي لا يتحكمون فيها بصفة مباشرة، والأدوات التي تتضمن متغيرات التحكم" (كريم، 2014-2015، صفحة 10)

- كما تعرف السياسة الاقتصادية على أنها قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة ولهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات أو بمعنى آخر استخدام أقل حجما من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف (مسعود، 2005-2006)، صفحة 43).

- السياسة الاقتصادية هي مجموع التصرفات الفعلية المتبعة في المجال الاقتصادي، ويجب أن تكون هذه التصرفات من الكثرة حتى تعطي مضمونا لمفهوم السياسة الاقتصادية(قدي، 2006، صفحة 29).

يتبين من التعاريف السابقة أن السياسات الاقتصادية يقصد بها مجموعة الاجراءات والقرارات والاساليب التي يقوم بها الدولة بحيث تتصف بالكفاءة والفعالية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية خلال فترة زمنية محددة، لهذا يجب عليها أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، أو بمعنى آخر استخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر قدر من الأهداف.

تقوم السياسات الاقتصادية على جملة من الأهداف والتي من أهمها تحقيق التوازن الخارجي إلا أن هذا التوازن تختلف الدول في كيفية تحقيقه والوصول إليه من انشاء علاقات خارجية أو تشجيع صادراتها وتقليل الواردات، وأهم عنصر للوصول لهذا التوازن يكون عن طريق إنشاء تكتلات وتكاملات اقتصادية بين مجموع من دول ذات مصالح مشتركة.

المطلب الثاني: أساسيات التكامل الاقتصادي

تميز النصف الاخير من القرن العشرين بميل بارز اتجاه ظاهرة التكامل الاقتصادي بمختلف مظاهره، احتل هذا الموضوع مكانا مهما في مجال الأدبيات الاقتصادية نظرا لجملة الدوافع والاسباب التي جعلت الدول العالم تتجه اليه من خلال تشكيل تجمعات او الانضمام أي أهم التجمعات الاقتصادية البارزة لتحقيق مجموعة من الاهداف سنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على ظاهرة التكامل الاقتصادي من خلال:

أولا: نشأة التكامل الاقتصادي

يعتبر التكامل الاقتصادي شكل من أشكال التنمية الاقتصادية وطريقة لتحقيق للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن، وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار، فمن الناحية التاريخية ترجع فكرة التكامل الاقتصادي وأساسياته إلى الاقتصادي فينر سنة1950 (يوسف و محمد، 2017–2018، صفحة 3).

إلا انها كانت عبارة عن تحالفات تجمع الدول ذات المصالح المشتركة ففي أوروبا تحالفت وتكتلت الدول لمواجهة ضغط المد الإسلامي والوقوف في وجه الدولة العثمانية ثم تحولت وجهة التكتلات الى التنافس علي العالم الإسلامي بعد انهياره وعجزه، حيث أدت هذه التكتلات إلى السباق نحو التسلح وأدخلت الدول في حروب مريرة ومدمرة، وقد كان لانتهاء الحرب العالمية الثانية ومرافقها من تحركات أثر واضح على المستوى العالمي في إطار ما يسمى بالنظام الدولي الجديد بهدف إعادة رسم الخريطة العالم الاقتصادية والسياسية وإعادة نسق العلاقات الدولية دافع لتوجه الدول إلى انشاء التكتلات أو الدخول فيها خصوصا من قبل الدول المتقدمة حيث تنامي هذه الظاهرة خاصة في العقد الاخير من القرن العشرين جعلها سمة اساسية من النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ويعتقد البعض الآخر أنّ جذور هذه الظاهرة ترجع أساساً إلى التغيرات التي اعترت الوضع الاقتصادي لأسعار الصرف الثابتة للعملات، والتحول العالمي في السبعينيات التي تمثلت في انهيار نظام "بريتون ودوز "إلى نظام أسعار الصرف العائمة وما صاحب ذلك من إرتفاع أسعار الطاقة وتقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية وبلوغ أزمة المديونية الخارجية ذروتها في بداية الثمانينيات، الأمر الذي أدّى إلى ظهور موجة جديدة من السياسات الحمائية في الدول الصناعية ،إضافة إلى كل ذلك فإنّ انهيار الشيوعية وتزايد الدّول المطبقة لنظام الاقتصاد الحر أديًا هما الآخران إلى التفكير في تكوين تكتّلات اقتصادية وبشكل أكبر وعلى نطاق أوسع.(محمد، 2007–2008، الصفحات 9–10)

كما استخدم التكامل في تلك الفترة وجهة محددة بحيث أخذت الدراسات الاقتصادية انطلاقا من ثمانينات القرن الماضي لتربط التكامل الاقتصادي بمبدأ الكفاية الإنتاجية من خلال استغلال الإمكانيات البشرية والمواد المادية بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية، وقد أخذت

الدعوة للتكامل الاقتصادي تتوسع وتزداد أهميتها في أواخر القرن العشرين، فازداد عدد الدول التي اعتمدت سياسة التكامل الاقتصادي في العالم سواء كانت هذه الدول متقدمة أو دول النامية (يوسف و محمد، 2017–2018، صفحة 3).

ولعل من أهم الأسباب التي أدّت إلى هذه التّوجه الجديد نحو التكتلات الاقتصادية –في صفوف الدّول النّامية بالذات –تكمن فيما شهدته من اتجاه واضح نحو مزيد من التكتل الاقتصادي بين مجموعات الدول المتقدمة بعد أن حل التحدي الاقتصادي محل التحدي الأمني والأيديولوجي، ففي سنة 1991م التي تمّ بموجبها تحول السوق الأوروبي إلى اتحاد أوروبي، ثم ما لبثت الولايات المتحدة الأمريكية أن أعلنت في عام 1992م إنشاء منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية Nafta متزامنا معها ظهور تكتلات عملاقة أخرى.

وفي ظل هذه التوجيهات وغيرها تحول ميدان الصراع بين القوى الكبرى في العالم-في وقتنا الحالي-إلى ميدان اقتصادي أساساً وبرزت التكتّلات الاقتصادية لتكون ظاهرة العصر، ومهما تباينت دوافع إنشائها فإن مجرد بروزها بهذا الزخم على صعيد العلاقات الدولية يؤكد قوة العوامل التي دفعت إلى وجودها (محمد، 2007-2008، صفحة 10).

ثانيا: مفهوم التكامل الاقتصادي

1-لغة:

إن البحث عن المدلول اللغوي للتكامل نجد أصوله في الفكر الغربي في الكلمة اللاتينية Intégrités التي تعني تجميع الأشياء وربط الأجزاء المفصولة وتجميعها كما ورد استعمالها عام 1620في قاموس أكسفورد. أما في اللغة العربية فورد التكامل قاموس " لسان العرب" بمعنى التمام وهو مشتق من الفعل كمل وكامل شيء أي تمت أجزاءه (طويل، 2018، الصفحات 94–95).

من الجانب اللغوي تشير مفردة "تكامل" في السياق العام إلى: "قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحد، بمعنى الحالة التي تكون فيها المفردات المقصودة دولا مستقلة تسعى إلى إقامة علاقات وثيقة فيما بينها، تتصرف فيها كما لو كانت كيانا واحدا أي كدولة

واحدة، ويحدث عادة لدول ضمن إقليم جغرافي معين"، ولذلك يطلق عليه "تكامل إقليمي" (روابح، 2012-2013، صفحة 3).

ظهر مصطلح التكامل الاقتصادي لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي فينر سنة 1950، والذي يعود له الفضل في وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي، والتي تمثل جوهر نظرية التكامل الاقتصادي الليبرالي. (روابح، 2012–2013، صفحة 3).

2-اصطلاحا:

من الجانب الاصطلاحي يعرف التكامل الاقتصادي على أنه: "عملية إدماج كافة القطاعات الاقتصادية المتكاملة والمتنافسة، حيث لا تقتصر عملية التكامل الاقتصادي على القطاعات الاقتصادية المتكاملة فقط بل تشمل كذلك القطاعات الاقتصادية المتنافسة"(روابح، 2012–2013، صفحة 3).

ويشير مصطلح التكامل الاقتصادي في الفكر الاقتصادي إلى: "العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول المتكاملة والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وكذا العقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال وانتقال العمالة بين الدول الأعضاء مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق تجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح في الأخير كلا واحد" (حاتم، 2005، صفحة 27).

وحتى نتمكن من توضيح مفهوم التكامل الاقتصادي لابد لنا من عرض عدد من المفاهيم من وجهة نظر بعض الاقتصاديين على النحو التالي:

-عرف التكامل الاقتصادي على أنه" إتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية "(قداحي، 2009، صفحة 201)

- ولقد أشار الاقتصادي (بلابلاسا) أن التكامل الاقتصادي هو "بمثابة إرجاع الأوضاع إلى ما ينبغي أن تكون عليه، وفي هذا الصدد نجده يقول: إن التكامل بين البلدان المتجاورة معناه إزالة الحواجز المفتعلة التي تعرقل النشاط الاقتصادي عبر الحدود الوطنية"(لموشي، 2015-2016، صفحة 4).

- يؤكد ماخلوب أن جوهر التكامل الاقتصادي هو إزالة العقبات التي تحول دون انتقال الأيدي العاملة، رأس المال والمنتجات بوصفها شروطا ضرورية لإحراز التكامل الكامل الذي يتطلب أيضا إقامة مؤسسات وإتباع سياسات مشتركة من شأنها أن تؤمن استمرار عدم التمييز (حناش، 2017-2018، صفحة 4).

- التكامل الاقتصادي هو "دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم جميع الدول الأعضاء مثل إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة بين هذه الدول، وإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة، وحرية حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي وكذلك الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسة تجارية موحدة للتعامل التجاري مع الدول خارج الاتحاد الاقتصادي"(روابح، 2012-2013، صفحة 4).

إذن من خلال ما سبق ذكره من تعاريف للتكامل الاقتصادي يمكن استخلاص التعريف التالي للتكامل :هو عملية ذات بعد زمني يتم بمقتضاها إلغاء كافة العقبات الاقتصادية بين مجموعة الدول الاعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي مضاف اليها عملية تنسيق مستمرة من وخلال جملة من الإجراءات بهدف ازالة القيود على حركة التجارة بين الدول ذات الانظمة السياسية الاقتصادية المتجانسة.

وحتى يكون التكامل الاقتصادي متجانس لابد له من سياسات اقتصادية يرتكز عليها، ومع اختلاف الأنظمة الاقتصادية بين الدول المتكاملة تحتم عليها إعادة تنسيق سياساتها لكي تتلاءم مع التكامل الشيء الذي يقودنا الى التساؤل عن جملة هذه السياسات في كل شكل من أشكال التكامل الاقتصادي.

المبحث الثاني: فعالية السياسات الاقتصادية في ظل أشكال التكامل الاقتصادي

يشير الفكر الاقتصادي إلى وجود العديد من أشكال التكامل الاقتصاد يوما يميز هذه الأشكال هو قدرة كل منها على إزالة وإلغاء الحواجز والقيود التي تعترض عملية انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، لذلك تكتسي التكتلات الاقتصادية أهمية بالغة في الساحة الاقتصادية الدولية فهي تمكن من تحقيق أهداف مختلفة.ولكي يتجسد التكامل بصورته الكاملة والمتكاملة فهو يمر بعدة مراحل متتابعة تطرقنا في مبحثا هذا الى أشكال التكامل الاقتصادي من خلال مطلبين تضمن المطلب الأول من التفضيل الجمركي إلى السوق المشتركة، وفي المطلب الثاني تطرقنا إلى درجات الاتحاد الاقتصادي.

المطلب الأول: من التفضيل الجمركي إلى السوق المشتركة

توجد أشكال عديدة يمكن أن يتخذها التكامل الاقتصادي، وما يميز بين الأشكال هو الدرجة التي يحققها كل منها القضاء على الحواجز والقيود التي تعترض انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأطراف، والدرجة التي يحققها كل منها في تخفيف التمييز أو القضاء عليه فيما بين الدول الأطراف، وأيضا فيما بينها وبين الدول الأخرى التي لم تدخل في عملية التكامل.

أولا: منطقة التفضيل الجمركي:

تعتبر هذه الصورة أولى درجات سلم التكامل الاقتصادي حيث تتفق مجموعة من الدول فيما بينها على انتهاج أسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها البينية، بمعنى اختيارها لمجموعة من التدابير في مجال تخفيضات العقبات الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات التي تتم بينها باستثناء خدمات رأس المال (عمر مصطفى، 2014، صفحة 36).أو بصيغة أخرى اتفاق دولتين أو أكثر على أن تكون هناك معاملة تفضيلية تتمثل في إزالة بعض العوائق الكمية وغير الكمية في مجال التجارة الخارجية، سواء تجارة السلع أو الخدمات، مثل خفض معدلات التعريفة الجمركية أو إلغاء نظام الحصص...إلخ(نبيل، 2001، صفحة 54)،وفي هذا الخصوص يمكن تسجيل الملاحظات التالية(سامي عفيفي، 2005، صفحة 286):

- تقتصر هذه الدرجة التكاملية على مجرد تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية دون الغائها كلية.
- تنصب هذه المعاملة التفضيلية الجمركية على الشق السلعي للتجارة الإقليمية بين مجموعة الدول الأعضاء في منطقة التفضيل ولكنها لا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية بين هذه الدول.
- يلاحظ أن الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجمركية تحتفظ بحق صياغة وتحديد نمط سياساتها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقى الدول الأعضاء في هذا الخصوص.
- يعتبر نظام التجارة التفضيلي أقل صور التكامل الاقتصادي أو هو المرحلة الأولى من مراحل التكامل الاقتصادي.

ثانيا: منطقة التجارة الحرة:

في هذا الشكل تلغى الضرائب الاستيراد و القيود التجارية الأخرى بين الدول الأعضاء و لكن تبقى كل دولة عضو بتعريفتها الجمركية و سياساتها التجارية سارية المفعول مع الدول الأخرى غير الأعضاء، و من الملفت إلى النظر إمكانية قيام الدولة التي تفرض معدلات حماية أقل مقارنة بالأعضاء الآخرين باستيراد السلع ثم إعادة شحنها و تصديرها إلى الدول الأعضاء التي تفرض معدلات حماية أعلى نسبيا، و تشترط هذه الاتفاقية شهادة منشأ تثبت أن السلع التي تنتقل بين الدول الأعضاء قد أنتجت في هذه الدولة المصدرة و لكن يعتقد أن بعض الدول تقوم بتزوير شهادة المنشأة و ذلك من أجل الاستفادة من تجار الترانزيت، و أفضل مثال على هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي جمعية التجارة الحرة الأوروبية التي شكلت عام 1960 من المملكة المتحدة و النمسا و الدنمارك و النرويج و البرتغال و السويد و سويسرا، و لحقت بها فائدا عام 1961 ،و المثال الأخر هو اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية و التي شكلت عام 1983 من الولايات المتحدة و كندا و المكسيك(على عبد الفاتح، 2015، صفحة 388) .

ويترتب عن إقامة منطقة تجارة حرة آثار هي (محمد محمود، 2000، الصفحات 63-63):

- -إعادة تقسيم العمل.
- إحداث تخفيض تام في القيود الجمركية.
 - ارتفاع الدخل الحقيقي للمستهلك.
 - زيادة كفاءة وعدالة النظام الضريبي.

ثالثا: الاتحاد الجمركي:

وهي مرحلة أعلى من مرحلة منطقة حرة، فهو اتفاق بين دولتين أو أكثر حول إلغاء الرسوم الجمركية على السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، ويساعد الاتحاد الجمركي على توسيع حجم السوق بالنسبة لبضائع الدول الداخلة في الاتحاد الجمركي، كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بحيث تستفيد كل دولة من المميزات التفضيلية التي تتمتع بها في إنتاج السلع والخدمات ومن أمثلة الاتحاد الجمركي السوق الأوروبية المشتركة قبل الدخول في مراحل الوحدة، اتحاد البنلوكس بين بلجيكا وهولندا ولكسمبورج في عام 1944 (فؤاد، 2004) صفحة 12).

والاتحاد الجمركي هو منطقة تجارة حرة تتميز بالتعريفات الجمركية الخارجية والقيود التجارية الأخرى الموحدة لجميع الدول الأعضاء والتي تفرضها على السلع المستوردة من بلدان الدول غير الأعضاء في الاتحاد الجمركي، وبعبارة أخرى إن جميع الدول الأعضاء تتخذ نفس الإجراءات القيود على الواردات القادمة من الدول غير الأعضاء (يوسف و محمد، 2017- الإجراءات مفحة 8) ،ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربع مكونات رئيسية هي (حاتم، 2005، صفحة 292):

- وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريفة الجمركية.
 - وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.

- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.
- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء.

رابعا: السوق المشتركة:

في هذه الدرجة الأكثر تقدما من درجات التكامل الاقتصادي يتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي وكذلك إلغاء القيود على حركة انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء. فيتم دمج أسواق السلع والخدمات ودمج أسواق عناصر الإنتاج وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة، مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، الذي من شأنه أن يجذب كلا من رأس المال والعمل الماهر نحو الأقاليم المتقدمة في الاتحاد، كذلك فإن حرية انتقال المنتجات تفيد الصناعات القوية على حساب الصناعات الناشئة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة في الأقاليم، وتعتبر الفقيرة وما يترتب عنها من زيادة مدى التفاوت في مستويات المعيشية بين هذه الأقاليم، وتعتبر الأسواق المشتركة خطوة هامة للوصول إلى وحدة اقتصادية وسياسية كاملة ذات طبيعة فيدرالية (كمال ، 2013–2014)، صفحة 23).

تتيح السوق المشتركة حرية تنقل رأس المال والخدمات، غالبا يكون هدف السوق المشتركة هو تحقيق التقارب الاقتصادي وإنشاء سوق موحدة متكاملة ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة نجد السوق الأوربية المشتركة التي أنشئت بمقتضى معاهدة روما التي تم التوقيع عليها سنة 1957، وفي المنطقة العربية تم الاتفاق على إنشاء سوق عربية مشتركة وهذا عام 1964. فبينما نجد الأولى تطورت وانتقلت إلى مرحلة متقدمة من التكامل والنجاح، نجد التجربة العربية تعثرت وفشلت(كمال ، 2013-2014) صفحة 23).

المطلب الثاني: درجات الاتحاد الاقتصادي

يتخذ التكامل الاقتصادي أشكالا أو مستويات عديدة، تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من شكل إلى آخر أو من مستوى إلى آخر، وتتمثل فيما يلى:

أولا: الوحدة الاقتصادية:

حيث تعتبر درجة أعلى في سلم التكامل الاقتصادي الإقليمي بالقياس إلى الدرجات السابقة عليها، وهي لهذا السبب يمكن صياغتها في شكل المعادلة البسيطة التالية:

الوحدة الاقتصادية = السوق المشتركة + عملية تنسيق أو تجانس السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

من هنا فإن الوحدة الاقتصادية طبقا لهذه المعادلة تجمع بين عملية إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع وحركات عناصر الإنتاج داخل المنطقة التكاملية من ناحية، وتحقيق حد أدنى من تنسيق السياسات الاقتصادية بقصد إلغاء التمييز العائد إلى التباينات في هذه السياسات بين الدول الأعضاء من ناحية أخرى (عمر مصطفى، 2014، صفحة 43).

ثانيا: الاتحاد النقدى:

قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية ، فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر ، فيتم هنا إدراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول ، ويقوم عمل ه طلاق حرية ذا الاتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة، التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري، وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الاتحاد ، من الأمثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل الاتحاد النقدي الأوروبي(كمال ، 2013–2014)، صفحة 24).

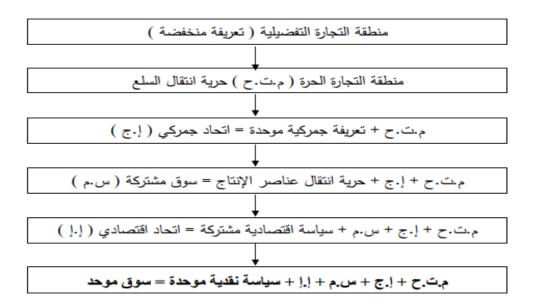
ثالثا: الاتحاد الاقتصادي التام:

يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، وبقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك

السياسات الموحدة ، فإنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية وغالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه .كما يمكن القول أنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها، إيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات. (كمال ، 2013-2014) صفحة 25)

من خلال عرضنا لدرجات التكامل الاقتصادي يمكن للدول تحقيق تكامل اقتصادي، ولكن بدرجات متفاوتة، ويتم ذلك بتحرير التجارة وتحرير انتقالات عناصر الإنتاج مع تنسيق السياسات الاقتصادية فيما بينها. ولتوضيح درجات التكامل الاقتصادي أكثر، وتبسيطها يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم(01): درجات التكامل الاقتصادي



المصدر: مقروس كمال، "دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي " دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية "، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2013-2014، ص 25.

خلاصة الفصل:

احتل موضوع السياسات الاقتصادية حيزا كبيرا في دراسات الاقتصاديين باعتبارها الإطار الذي يحدد طبيعة الدولة في سبيل تحقيق أهدافها الاقتصادية إلا أن الوضع الاقتصادي في العالم حتم على الدول أن تتحدث فيما بينها على شكل تكاملات اقتصادية بمختلف أشكالها وصورها، احتل هذا الأخير مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية الحديثة.

وقد أكدت دول العالم المختلفة أهمية وضرورة التعاون الاقتصادي، ولم يحدد التعريف محدد للتكامل الاقتصادي والذي يعطي المزايا للدول الأعضاء داخل التكامل إلا أن هذا التكامل لا ينجح حتى تقوم الدول المتكاملة بتنسيق سياساتها الاقتصادية عبر استخدام جل الأدوات والطرق للوصول إلى هذا التنسيق.

الغدل الثاني : حراسة تطبيقية لمدى فعالية تنسيق السياسات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس خلال

الغترة (2020-2016)

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لمدى فعالية تنسيق السياسات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس خلال الفترة (2016-2020)

تمهيد

يعيش الاقتصاد العالمي خلال آخر عقدين صعودا هائلا لعديد من الدول والتي يطلق عليها مصطلح الدول الناشئة حديثا والتي استطاعت خلال مدة زمنية وجيزة أن تحقق معدلات نمو مرتفعة لتكون بنفس المقام مع المتقدمة والتي سبقتها .

وقد رأت هذه الدول أن الطريقة الأمثل لتكون جنب الدول الكبرى هو الدخول في تكتلات اقتصادية دولية، تتميز بموارد بشرية هائلة والطاقات والقدرات الاقتصادية وسرعان ما احتلت مكانة استراتيجية في الخارطة الاقتصادية العالمية ومن مثل هذه التكتلات، تكتل دول مجموعة البريكس والتي تضم البرازيل، الهند،الصين،روسيا وجنوب إفريقيا حيث ظهر هذا التكتل كطرف جديد منافس في الاقتصاد العالمي وقوة دافعة لبناء نظام عالمي جديد.

ومن خلال هذا الفصل سيتم تناول مختلف الجوانب المتعلقة بدول مجموعة البريكس، وهذا من خلال مبحثين تحدثنا في المبحث الأول عن الإطار النظري لدول مجموعة البريكس أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى دراسة مدى فعالية تنسيق السياسات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لمدى فعالية تنسيق السياسات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس خلال الفترة (2016-2020)

المبحث الأول: الإطار النظري لدول مجموعة البريكس

الكثير من الدول تشترك وتتشابه في العديد من المصالح والاهداف مما دفعها الى تعاون والتحالف فيما بينها لتحقيق هذه الأهداف بابتكار أساليب وطرق جديدة ، وهذا ما يظهر من خلال تجمع البريكس فظهور هذا التكتل لم يكن تلقائيا وإنما بعد عدة لقاءات بين دول على الرغم من عدم وجود إقليم واحد يجمعهم او مجال جغرافي إلا أن المنطلقات الفكرية لهذه الدول وتطلعها لزعامة العالم او الوصول الى هرم القوى الدولية بالإضافة الى محاولتها للخروج من اطار الأحادية القطبية وغيرها من المنطلقات دفعتها الى توحيد جهودها لتكوين مجموعة البريكس ، فهذا المبحث يضم بين ثناياه ثلاث مطالب أولهم يبين ماهية مجموعة البريكس ويتطرق المطلب الثاني الى مقومات تكامل دول مجموعة البريكس والثالث الى توضيح السياسات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس.

المطلب الأول: ماهية مجموعة البربكس

أولا: الإطار التاريخي والهيكل التنظيمي لمجموعة البريكس

1-نشأة مجموعة البربكس:

تكتل بريكس منظمة دولية مستقلة تجمع خمس دول اقتصادية كبرى تعمل على تشجيع وتطوير التعاون التجاري والسياسي والثقافي فيما بينها وصولا إلى تشكيل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية وقوي في وجه المخاطر والتقلبات الاقتصادية العالمية. (الطيف، 2014، صفحة 13)

تمثل مجموعة بريكس آلية لتوحيد مجموعة من رؤى القوى الدولية حول طبيعة النظام الدولي القائم، فهي تشكلت نتيجة حاجة الفواعل الدولية المشكلة لها لسيرورة جديدة لنظام دولي جديد.(الطائي، 2020، صفحة 91)

تمثل مجموعة بريكس التي تضم حتى الآن خمس دول، هي روسيا والبرازيل والهند والصين وجنوب إفريقيا، أبرز مثال على هذا التوجه العالمي، إذ أنها تضم أربع قارات تضم قوتين دائمتي العضوية في مجلس الأمن ويبلغ تعداد سكان 53 %من سكان العالم، و16 تريليون من الناتج القومي (العسومي، 2013، صفحة 65).

تكونت فكرة مجموعة بريكس التي ضمت خمس دول هي: روسيا، الصين، الهند، البرازيل، وجنوب إفريقيا، في مؤتمر كانون بالمكسيك سنة 1999خلال انعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية. (ليلى عاشور و سالي موفق، 2016، صفحة 6)

بدأت المفاوضات لتشكيل مجموعة "بريكس" عام 2006 ،و هي مجموعة اقتصادية عقدت أول مؤتمر قمة لها عام 2009 وكان أعضاؤها هم الدول ذوات الاقتصاديات الصاعدة تحت اسم "بريك " فمصطلح بريك مختصر للحروف الأولى باللغة اللاتينية لأسماء الدول الأعضاء و بعد انضمام دولة جنوب افريقيا إليها سنة2010 أصبحت تسمى البريكس واستعمل جيم اونيل رئيس بنك غولدمان ساكس تسمية بريكس لأول مرة في تقرير البنك لتوقعه نموها المذهل، ولزيادة أهميتها في أذهان المستثمرين، والعالم عموما، على الرغم من أنها دول من قارات مختلفة ولا تشمل على حدود مشتركة فيما بينها بالتالي هناك اختلافات متعددة إلا انها وجدت الكثير مما تتفق عليه .(الجعبري، 2018، الصفحات 18–19)، لمجابهة الشعور المناهض لسيطرة وتحكم كل من الولايات المتحدة الامريكية واروبا الغربية بالاستحواذ على المنظمات الاقتصادية العالمية وخاصة البنك الدولي والسيطرة على صكوك الغفران من قبل ولايات الامريكية المتحدة للسماح للدول بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية (الكفري، 2014، صفحة 30).

لقد رسم تجمع "بريكس" بالفعل، مسارا جديدا لخارطة الاقتصاد العالمي، خاصة بعد أحداث الأزمة المالية2008 وماخلفته من تراجع أداء اقتصاديات الدول المتقدمة ونمو سريع في اقتصاديات الدول الناشئة والتطور التكنولوجي والعسكري خاصة الصين وروسيا ،والاعتماد على مقدراته وقوته الاقتصادية لدولية الكبيرة، وفي مجالي التعاون الاقتصادي البيئي المتبادل، بغرض الانتقال من النظام العالمي الأحادي القطب، إلى تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب، خاصة وأن دول المجموعة تمتلك كل المقومات والإمكانيات الكافية، للتعامل مع قضايا السياسة والاقتصاد العالمية، التي يعاني منها النظام الغربي، مما يضمن في التوازن الاقتصادي العالمي. له المشاركة كقطب ثنائي جديد، في إدارة شؤون العالم الاقتصادية والسياسة، ويزيد من وتيرة التحول التدريجي (شحماط، 2017، صفحة 54).

انطلقت سلسلة الاجتماعات بين وزراء خارجية دول البريكس سنة 2006 في نيويورك مدشنين بذلك مجموع الحوارات حول تأسيس المنظمة، لتتبعث منها جملة المؤسسات المالية (بنك التنمية الجديد، صندوق الاحتياطات النقدية) لتكون موازية لمؤسستي المالية الدولية (البنك

الدولي، صندوق النقد الدولي) وزيادة القدرة المجموعة على مواجهة الأزمات العالمية وتعزيز المكانة الدولية من جهة ومنح المجموعة قوة في المفاوضات لإصلاح النظام الدولي من جهة أخرى (الرحمن، 2018، صفحة 84). ويكمن أن نوجز سلسلة المؤتمرات والقمم في الجدول التالى:

جدول رقم(01): قمم مجموعة البريكس:

موضوع المناقشة	مكان الانعقاد	تاريخ الانعقاد	القمة
الوضع الحالي في الاقتصاد	بيكاترينباغ-روسيا	16-جوان-2006	الأولى
العالمي ودول البريك			
القضايا الدولية والتعاون داخل	برازيليا – البرازيل	15-افريل-2010	الثانية
البريك			
الرغبة المشتركة من اجل	هاينان-الصين	14-افريل 2011	الثالثة
السلام والامن والتنمية			
والتعاون			
شراكة البريكس من اجل	نيودلهي-الهند	29-مارس-2012	الرابعة
الاستقرار العالمي والازدهار			
بريكس وافريقيا: الشراكة من	ديربان-جنوب إفريقيا	27-مارس-2013	الخامسة
اجل التنمية والتكامل			
والتصنيع			
النمو الشامل: وتقديم الحلول	فوتاليزا-البرازيل	15-جويلية -2014	السادسة
المستدامة			
شراكة بريكس– عاملا قويا	أوفا-روسيا	15-جويلية -2015	السابعة
في التنمية العالمية			
بناء الحلول المستجيبة	غووا -الهند	15-أكتوبر 2016	الثامنة
والشاملة والجماعية			
بحث الأوضاع السياسية	شيامن-الصين	30-سبتمبر –2017	التاسعة
والاقتصادية في العالم			
التحديات العالمية الراهنة	جوهانسبرغ-جنوب إفريقيا	25-جويلية-2018	العاشرة

إعطاء أولية لأبحاث الطاقة	برازيليا –البرازيل	14–نوفمبر –2019	الحادية عشر
والتعاون الطاقوي بين دول			
المجموعة			
الاسهامات التي تمكن أن	بتقنية فيديو عن بعد	28-أفريل -2020	الثانية عشر
تضيفها المنظمة في جهود	ترأستها روسيا		
الدولية لمواجهة فيروس كورنا			
من الناحية الصحية			
والاقتصادية ومستقبل التبادل			
التجاري والاستقرار المالي			

المصدر : البريكس . بتصرف ، موقع المعرفة، على الرابط الالكتروني:

/https://www.marefa.org تاريخ الاطلاع: 2021/05 /21 وقت الاطلاع: 16:20

2- الهيكل التنظيمي لمجموعة البريكس:

باشرت مجموعة البريكس تجذير الاسس الاقتصادية بين اعضائها لتعزيز الترابط داخل الدول من اجل تحقيق التعاون السياسي والاقتصادي، بدأً بتشكيل مجموعة من المؤسسات والانظمة المالية كخطة لمواجهة النظام الدولي واستعدادا للأزمات المالية العالمية وذلك من خلال:

1-2 بنك التنمية الجديد(Mielniczuk):

لقد تم الإعلان رسميا عن إنشاء بنك جديد للتنمية في القمة "التي عقدت في مدينة فورتاليزا البرازيلية عام (2014)، من قبل رؤساء البرازيل وروسيا والصين والهند وجنوب إفريقيا. وعكست الوثائق الرسمية بأن المبادرة هي مكملة للمؤسسات المالية والاقتصادية القائمة. ومع ذلك، فانه على المدى القصير فان مجموعة البريكس، تشجع على المزيد من الاستقلالية للبلدان النامية عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وعلى المدى الطويل، يعملون على تشكيل مجموعة جديدة من المبادئ التي من شأنها أن توجه العلاقات الاقتصادية بين الأمم في القرن الحادى والعشرين.

ومن حيث المبدأ، يعالج بنك التنمية الجديد (NDB) الحالات الخاصة التي ندد بها أعضاء البريكس والموجودة في البنك الدولي. إذ يتم توزيع رأس مال الصندوق بالتساوي بين

الأعضاء المؤسسين الذي يبلغ50 مليار دولار. والوزن التصويتي يساوي الأسهم المودعة والبالغة10 مليار دولار لكل بلد؛ ومن ثم نظام يعتمد نظام الحصص على المساواة بين أعضائه. فضلا عن ذلك، هناك أيضا اهتمام كبير بالتمثيل. كما طرح الرئيس الصيني عام 2014، على الرغم من اختيار شنغهاي كمقر للبنك الجديد، فإن أول رئيس سيكون هنديا، وأول رئيس لمجلس المحافظين روسيا، وأول رئيس لمجلس الإدارة برازيليا، وأول مركز سيكون إقليمي للبنك في جنوب إفريقيا. ويهدف خط الائتمان إلى تعزيز مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة داخل مجموعة البربكس وغيرها في الاقتصادات الناشئة.

من خلال ما تقدم، يعد بنك التنمية التابع لمجموعة البريكس أحد أدوات المجموعة في تحجيم دور البنك الدولي، وتحقيق الترابط الفاعل بين مجموعة البريكس والدول النامية وفق شروط اقل من الشروط والقيود التي يفرضها البنك الدولي. والمعايير بين اعضاء البنك تقوم على قاعدة المساواة بين أعضائه.

2-2 الترتيب الاحتياطي الاحترازي:

يتكون الترتيب احتياطي الاحترازي من الدول المشكلة لمجموعة البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا)، اذ تم تأسيسه في عام خلال قمة البريكس السابعة عام 2014.

فهو إطار يهدف إلى توفير الدعم من خلال السيولة المالية الإضافية وغيرها من الوسائل لبلدان البريكس في وقت الأزمات الاقتصادية. ويعمل على تقديم الدعم لدول البريكس من خلال أدوات السيولة والاستجابة الاحترازية لضغوط ميزان المدفوعات الفعلية أو المحتملة على المدى القصير. وسيكون إجمالي الموارد المخصصة له 100مليار دولار مع الالتزامات الفردية على النحو التالي: الصين41 مليار دولار والهند 18 مليار دولار، البرازيل18 مليار دولار، روسيا18ملياردولار وجنوب أفريقيا5 مليارات دولار. ويعد الترتيب الاحتياطي الاحترازي عموما أحد ركائز التنافس مع صندوق النقد الدولي وينظر اليه الى جانب بنك التنمية الجديد بوصفه مثال على زيادة التعاون مع دول عالم الجنوب (BRICS Information centre, ويرى مؤسسيه بأنه يعوض عن إحباط مجموعة البريكس، بسبب عدم تجسيد الإصلاحات في صندوق النقد الدولي التي وعدت بها الولايات المتحدة منذ وقت طويل ولم يتم

ذلك حتى نهاية عام 2015ويكشف تحليل المنشئة بأنه على الرغم من أن جميع دول البريكس تتمتع بالمساواة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، الا انه يتماثل بشدة في عملية توزيع الاقتراع القائم على الحصص في صندوق النقد الدولي. ومع ذلك، فإنه يوفر نظام للتصويت أكثر توازنا، اذ ال يمكن الحد الأطراف استخدام حق النقض .تكثيفا لما تقدم، يمثل الترتيب الاحترازي لمجموعة البريكس أحد الادوات التي تمكن مجموعة البريكس من مواجهة الأزمات الاقتصادية الطارئة وغير المتوقعة، وبما يؤدي إلى توفير مرونة في الاستجابة الي تحدي يمكن أن يواجه أي اقتصاد من اقتصادات الدول الأعضاء، وبما يمكنها من عدم اللجوء الى المؤسسات المالية الغربية وتقييدها بشروط القروض غير العادلة. (الطائي، 2020، صفحة 93)

2-3-نظام الدفع لدول بريكس:

تعمل مجموعة البريكس على انشاء نظام الدفع المالي الموحد، سيتم استخدامه لدفع أي عملية شراء في أي بلد من بلدان المجموعة، ويعمل الصندوق كمنسق لمجموعة العمل المعنية بالخدمات المالية لمجلس الأعمال التجارية في بريكس. ويرى الشركاء الماليين من الصين والهند بان لديهم الخبرة والتكنولوجيا اللازمة لتنفيذ المشروع(Russia business today).

ويعد نظام الدفع المالي المشترك أحد "الهياكل الاقتصادية التي تسعى مجموعة البريكس الى تشييدها .اذ تعمل على ابتكار طرق ووسائل تمكنها من تقليل اعتمادهما على الدولار الأمريكي من خلال استخدام العملات الوطنية في التجارة المتبادلة. وقال كيريل ديميترييف، رئيس صندوق الاستثمار المباشر الروسي، وعضو مجلس إدارة بريكس بأن "زيادة المخاطر للبنية التحتية للمدفوعات العالمية كانت وراء وان نظام الدفع الفعال لمجموعة لبريكس يمكن أن يشجع خطة دمج أنظمة المدفوعات الوطنية للمجموعة وإن نظام الدفع الفعال لمجموعة لبريكس المكن أن يشجع المدفوعات ولاستثمارات بين بلداننا، والتي تشكل أكثر من (20٪)من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر". وقد توقدت الفكرة بعد فرض العقوبات على روسيا، اذ بدأت في تطوير نظام دفع وطني كبديل لخدمة الحوالات المالية التي تتخذ من بلجيكا مقرا لها في عام 2014. ويجري العمل على مناقشة إنشاء عملة مشفرة للدفعات المتبادلة حيث أن المجموعة تعمل على التقليل من حصة المدفوعات بالدولار الأمريكي (Andrey Ostroukh،

بمعنى ان مجموعة البريكس تعمل على ابتكار نظام للحوالة المالية وتكوين معاملات مالية مستقلة، يتم التحكم بها من قبل مجموعة البريكس وتكون بديلا عن نظام سويفت الغربي، والعمل على نشر هذا النظام واقناع الدول الأخرى التي لا تؤمن بعدالة النظام الدولي القائم على تبنيه في تعاملاتها المالية(الطائي، 2020، صفحة 94).

من خلال ما تقدم، عملت مجموعة البريكس على تشكيل مجموعة من المؤسسات المالية بهدف العمل على تكوين تعاملات اقتصادية مستقلة عن الهيمنة الغربية سيما الولايات المتحدة الامريكية لتكون مدخلا من مداخل انهاء التفرد الغربي وتكوين التعددية القطبية في النظام الدولي في القرن الواحد والعشرون (الطائي، 2020، صفحة 94).

ثانيا: مزايا وتحديات دول مجموعة البريكس

كان لظهور البريكس على الساحة الدولية ردود أفعال ومواقف متباينة، فقد تساءل الجميع عن الذي يميز هذا التكتل وما تتوافر عليه المجموعة من مقومات ساعدتها على اكتساب مكانة دولية، إلا انها لا تخلو من تحديات لا يمكن تجاوزها شككت في استمرارية البريكس وتطوره.

1-مزايا دول مجموعة البريكس:

تمتلك مجموعة البريكس من المقومات والمزايا الاقتصادية والسياسية والعسكرية تجعله محط اهتمام من طرف الباحثين، ومن من أبرز هذه المزايا:

- ثلاث دول من البريكس هي من دول الدخل المتوسط الاعلى (روسيا، الصين البرازيل) وأربع منها من الدول الإحدى عشر الاعلى من حيث الناتج المحلي الاجمالي العالمي. (بلفلاح، 2014)
- تشكل حوالي 25% من مساحة الارض مما يجعلها تزخر بموارد جغرافية وبشرية فهي تحتوي على أكثر من 53%من تعداد سكان العالم معا (الطائي، 2020، صفحة 97).
- امتلاكها لما يقارب نصف الاحتياطي العالمي من العملات الأجنبية والذهب بالإضافة الى سيطرتها على ثلث التجارة العالمية (مركز الامارات للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، 2016).

- تمتلك البريكس عدة مقدرات تشكل اللبنات الداعمة لكيان قوي ومتربط يؤهلها للعب ادوار رئيسية في القضايا المركزية (روسيا والصين عضوين دائمين في مجلس الأمن)(بلفلاح، 2014).
- يختزن التجمع قدرة عسكرية كبيرة حيث أربع من الدول (روسيا، الصين، الهند والبرازيل) تصنف من بين الدول العشر الأوائل. في العالم من حيث التعداد والانفاق العسكري ونوعية السلاح (سليم، 2016، صفحة 39).
- توافر المجموعة على مجموعة من العوامل ساعدتها على التقدم في هرمية القوي الدولية (الطائي، 2020، صفحة 101).
- تتبنى الصين والهند خططا اقتصادية ومبادرات لتطوير طريق الحرير والحزام الاقتصادي الخاص به(القادر، 2015، صفحة 30).

2-تحديات دول مجموعة البريكس:

إن تموقع مجموعة البريكس في الدول النامية خلق لديها مشكلات تعيقها من الوصول إلى الطموح في تحقيق التنمية المطلوبة، فمعاناتها من هذه المشاكل المتعددة أثر في مسيرتها الاقتصادية ونموها ومن بين هذه المشاكل نذكر:

- إن لكل دولة في المجموعة وزنا اقتصاديا مختلفا، ولديها توجهات سياسية مختلفة وكذلك لكل منها مصالح جيو استراتيجية متباينة (القادر، 2015، صفحة 31).
- الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة لن تسلم بسهولة موقعها المتقدم والمسيطر على النظام العالمي الاقتصادي السياسي والعسكري أو تتخلى عنه و إرهاصات محاولة بناء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، يقوم على الاعتراف بدور هذه الدول ومشاركتها في رسم السياسات والتوجهات التي سيبنى عليها هذا النظام، وربما يقوم أيضا على إعادة الاحترام للقانون الدولي واحترام ميثاق الأمم المتحدة واحترام الشعوب وحقوقها. (الجعبري، 2018، صفحة 42)
- يعاني بعضها مشاكل أمنية داخلية ناتجة عن التعددية الثنية والدينية في مجتمعاتها في اضطرابات موسمية تؤثر على النمو والاقتصاد وغيرهما من العوامل الضرورية في عمليات التطور وارتفاع الدخل القومي (علوي مصطفى، 2013).
- مجموعة البريكس ليست كغيرها من التجمعات والتكتلات التي تضم عدد من دول المتجانسة والمتشابهة بل تجمع خمس دول متباينة على صعيد انظمتها ومدى نجاحاتها ومقدار قوتها (واجستيل، 2013).

- اعتماد تجمع البريكس نموذج المؤسسية المرنة ولم يقر هيكل تنظيمي أو مؤسسات مشتركة تقوده وتقدمه ككتلة واحدة مترابطة والتنسيق بين دولة (تشيلاني، 2012).
- افتقار التجمع الى هوية موحدة متفق عليها بين الدول المعنية واقتصاره على مجموعة من القمم واجتماعات الوزراء شكك في جدية هذا التجمع واستمراريته بالإضافة الى غياب خطة عمل موحدة لتحقيق الاهداف المصالح المشتركة بينهم(تشيلاني، 2012).
- تواجه دول البريكس تحديات عديدة تتجلى في غياب هوية موحدة تكون نتاج إرث تاريخي وثقافي مشترك، وتباين داخلي بليغ يصعب العمل المؤسساتي بين الدول الأعضاء. فالجمع بين أنظمة سلطوية وأخرى ديمقراطية تعتبر التعددية السياسية ركن الزاوية في نظامها السياسي، وبين اقتصاديات موجهة من طرف الدولة وأخرى حرة تتيح الفرصة للقطاع الخاص، ناهيك عن الهيمنة الصينية على مقاليد الاقتصاد فبنيتها الاقتصادية أقوى ثلاث مرات من باقي الدول، كما لاتزال هذه الدول مرتبطة بحركة التدفقات المالية وبالاقتصاديات القديمة، كلها عقبات وازنة في مسار البريكس (DELHI).
- لا تقف الإشكالية بين دول بريكس عند حد خلافات ماضية ومشكلات قديمة، بل تتجاوزها إلى تنافس كامن يحكم علاقات بعض دول بريكس ببعضها. ميدان التنافس الأبرز هو التنافس الصيني الهندي على الرغم من كونهما جارتان في إقليم واحد ولديها حدود طويلة مشتركة حيث علاقات التوتر وغير ودية بين الهند والصين ستعيق النمو الاقتصادي والتطور والذي يشكل الاستقرار والتعاون (سليم، 2016، صفحة 58).

المطلب الثاني: مقومات دول مجموعة البريكس

إن مجموعة البريكس كغيرها من البلدان الناشئة، تعمل على استغلال كل ما تملك من موارد ومقومات من أجل زيادة نموها والحفاظ على استدامته، وقبل التطرق إلى الأداء الاقتصادي لدول البريكس، استدعت مقتضيات الدراسة الوقوف عند مقومات التي تتميز بها هذه المجموعة

أولا: مقومات الصين

تعد الصين أحد أهم عمالقة العالم اقتصاديا وبشريا (أكثر من 1.410 مليار نسمة) يتربعون على مساحة 96000000 كم مربع أين وصل ناتجها المحلي الإجمالي 96000000 تريليون دولار أمريكي بنصيب 8682 دولار أمريكي لكل فرد سنة2020 (بيانات البنك الدولي ، 2020)

تتوافر الصين على إرادة قوية لتغيير الواقع الدولي بأسلوب طويل الأمد وفكر استراتيجي محكم، ان امتداد الصين على مساحة واسعة أدى الى تنوع تضاريسها ومناخها وتحكمها في طرق الملاحة الهامة كطريق الحرير وباعتبارها الدولة الأولى عالميا من حيث عدد السكان وفر لها قوة اقتصادية وسياسية(هبة محمود سليم، 2016، صفحة 40).

إن انغلاق الصين على نفسها وبدأها بتنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية لإعادة بناء الاقتصاد وتبنيها اقتصاد السوق الاجتماعي ، نقل الصين وبسرعة كبيرة من دولة نامية إلى دولة صاعدة ذات الاقتصاد الأسرع نموا عالميا (سليم، 2016، صفحة 40). فالتنوع الذي يزخر بيه الاقتصاد الصيني وامتلاكها لثروات معدنية حيوية (أكبر منتج للفحم) جعلها تتقلد مراتب الأولى عالميا في إنتاج الكهرباء والصلب وغيرها من الصناعات الهامة (ونترز، يوسف، و أحمدرمو، 2012، صفحة 22)، والصين أيضا لم تهمل الجانب الزراعي والذي تميزت فيه أيضا فهي الأولى في انتاج الأرز والقمح والثانية في انتاج الذرة ، كل هذه المقومات ساهم العامل البشري والذي تعتبره الثروة الحقيقية والمستدامة (الغلالي، 2016).

على رغم من كل هذا إلا أن الصين تعاني من مشكلات وتحديات تقف عائق في طريق تقدمها من أبرزها التنمية غير المتوازنة بين مدن الساحلية والداخلية بالإضافة إلى غياب التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

ثانيا: مقومات روسيا:

تعد أكبر دولة من حيث المساحة، إذ تغطي ثمن مساحة الأرض (أكثر من 17 مليون كم مربع)، ويبلغ عدد السكان أكثر من 142 مليون نسمة حيث وصل ناتجها المحلي الاجمالي 10126 10126 تريليون دولار أمريكي أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 2016 دولار لسنة 2019(بيانات البنك الدولي ، 2020).

ان تتبع التاريخي لروسيا يؤكد على انها ذات تطلع تاريخي نحو الزعامة العالمية، وتتوافر لديها الإرادة في تغيير الواقع الدولي، والفكر الاستراتيجي يعتمد ويتجاوز الإقليمية تتوافر لها مقومات القوة الشاملة (الطائي، 2020، صفحة 112)،بحيث تزخر روسيا بمجموعة من الموارد الطبيعية والمعدنية والاستراتيجية ، والأراضي الزراعية واسعة والصناعات الثقيلة والكيميائية ومصادر الطاقة الضخمة سواء النفط أم الغاز أم الكهرومائية ، كما تتميز بكميات هائلة من المعادن التي تستخدم في الإنتاج الصناعي (صالح العلياوي، 2020، صفحة 233)

وتتميز بنشاط صناعي ضخم وهي مصدر للغاز ومكتفية ذاتيا من النفط وتعد روسيا ثاني منتج للقمح في العالم. تعتبر الصين أكبر شريك تجاري لها(الكفري، 2014، صفحة 179)

بذلك فإن روسيا دولة كبرى، ورغم مشاكلها الاقتصادية وصعوباتها إلا أن مقومات القوة لا تزال كامنة فيها، والتحاق روسيا بأي تكتل أو تحالف يمثل بالضرورة ثقل وعنصر قوة سياسي واقتصادي يحسب له حساب.

ثالثا: مقومات الهند

تعتبر سابع أكبر دولة مساحة والتي تقدر بحوالي 3.287 مليون كم مربع، وثانيها من حيث عدد السكان (أكثر من 1.377 مليار نسمة)، تحولت إلى واحدة من أكبر الاقتصاديات نموا في العالم بناتج محلي يقدر ب 270877 ترليون دولار أمريكي ليصل نصيب فرد فيها إلى 1900 دولار أمريكي لسنة 2020. (بيانات البنك الدولي ، 2020)

ولقد أسهمت مقومات القوة التي تتمتع بها الهند في تعدد مقوماتها الاستراتيجية السياسية والاقتصادية، مما مكنتها من ممارسة دور فاعل على المستوى الإقليمي لأنها مرشحة ان تكون احدى القوى الدولية مستقبلا فضالاً عن ذلك فالهند ذات اقتصاد متنوع وكبير فهي تقع في

المركز الخامس ضمن أكبر اقتصاديات العالم من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي (ليلى عاشور و سالي موفق، 2016، صفحة 24).

والهند بلد يختزن موارد طبيعية عديدة، وتتنوع فيها الطبيعة، وأهم مواردها الطبيعية يكمن في الأرض والمياه، حيث أكثر من 50%من أراضيها قابلة للزراعة، فضلا عن غناها بمصادر المياه العذبة، مما يوفر قاعدة متينة لتطور الزراعة وتقدمها، ويزيد من جمالية الطبيعة في الهند ويدعم السياحة فيها (الهند عملاق اقتصادي قد يتغلب على الصين في النمو وعدد السكان، 2012). الامر الذي يظهر الهند عملاق زراعي يستحوذ على مقوم أساسي وهو الأمن الغذائي. إلا أن الصناعة فيها تتميز بالطابع العائلي والمنشآت الصغيرة مع وجود صناعات ذات مستقبل واعد في الهند كالصناعات البتروكيماوية.

بالإضافة الى استثمارها في المورد البشري حيث عملت على تحويله من مجرد نسمات الى مورد بشري ومحرك للتنمية في الهند.

جعلت المعطيات السابقة من صعود الاقتصاد الهندي نموذج يدرس، مع ذلك ال زالت الهند تعاني من مشكلات عديدة أهمها التفاوت في توزيع الثروة، رغم بعض النجاحات، هذا المجال لكن لايزال الطريق أمامها طويلا.

رابعا: مقومات البرازيل:

تعد البرازيل من أكبر دول أمريكا اللاتينية مساحة8.516 مليون كم مربع يقطنها حوالي 211مليون نسمة، ليصل ناتجها المحلي الإجمالي 143408 تريليون دولار أمريكي والذي قسم على سكانها ب 6796 دولار للفرد لسنة2020 (بيانات البنك الدولي ، 2020)

تمتاز البرازيل بأراضيها الزراعية الشاسعة وأنهارها الكثيرة، وتعد أكبر مستودع للتنوع الحيوي في العالم، وتجد فيها أكبر محمية طبيعية في العالم، حيث تتواجد فيها جميع الأنظمة البيئية، وهذا وفر للبرازيل قاعدة متينة لتبني عليها قطاع زراعيا (قصب السكري، عصير البرتقال، وفول الصويا) وتزيد من طاقتها الزراعية في إنتاج الحبوب كما تتفوق على صعيد انتاج اللحوم (أبقار والدواجن) بين البلدان التي تعمل في هذا القطاع(البرازيل، 2019).

تزخر البرازيل بمواد أولية وخامات عديدة ساهمت في جعل البرازيل ثاني أكبر منتج للنفط في أمريكا الجنوبية ونظرا لي حجمها السكاني وإمكانيتها الصناعية والتعدينية احتلت البرازيل المراتب العشر الأولى عالميا في استهلاك النفط إلا أنها تداركت هذا وضع بتطوير أنواع بديلة من الوقود الحيوي (غيفورد و محمد ، 2008، صفحة 237)

تلك المقومات وفرت للاقتصاد البرازيلي فرصة جيدة للنمو ليصبح أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية والعالم أيضا فهي تحتوي على قاعدة صناعية متنوعة من صناعة الميكانيكية والبتروكيماوية بالإضافة إلى تقدمها في مجال الأبحاث الفضائية (البرازيل، 2019)

يمكن القول إن البرازيل تملك مقومات القوة الاقتصادية الصاعدة، وحققت نجاحات ملفتة على هذا الصعيد، لكنها لا تزال في بداية صعودها تستجمع عناصر القوة، علماً أن لديها ما يلزم لتكون قوة فاعلة على الصعيد الإقليمي ومن ثم الدولي.

خامسا: جنوب إفريقيا:

تتمتع جنوب إفريقيا بموقع استراتيجي حيوي فهي تتربع على مساحة 1211037 كم مربع ليبلغ عدد سكانها 58.56 مليون نسمة، كما يبلغ نصيب الفرد من ناتجها المحلي المربع ليبلغ عدد عن 30211 تريليون دولار أمريكي من ناتجها المحلي الإجمالي لسنة 2020(بيانات البنك الدولي ، 2020).

يقوم اقتصاد جنوب إفريقيا على الصناعة، التعدين والتجارة ويعد القطاع الصناعي الأساس النمو الاقتصادي وتشهد جنوب إفريقيا تقدم تكنولوجي ملحوظ في عدد من القطاعات الصناعية والخدمية بالإضافة إلى أنها من أكبر الدول المنتجة للذهب والعديد من المعادن كالفحم، الحديد والنحاس وغيرها لتصبح رائدة في مجال التعدين إلا أنها بلد غير نفطي (صالح العلياوي، 2020، صفحة 237).

وجنوب إفريقيا بلد بمقومات زراعية وفيرة وتنتج منتجات عديدة من القمح والذرة وقصب السكر والقطن وزاد الإنتاج عن حاجة السكان، وأمر كذلك بالنسبة لإنتاج الثروة الحيوانية (افريقيا، 2016).

إلا أنها لا تخلو من الصعوبات عديدة منها استمرار الإرث العنصري خاصة في التعليم والتوظيف وانتشار العديد من الأمراض وغيرها من الجرائم.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول إن المجموعة بريكس تمتلك موارد بشرية هائلة إذ تغطي المجموعة مساحة تبلغ 313 822 313 كم مربع بنحو (30%) من مساحة العالم، ويسكنها نحو 158 692 ألف نسمة حوالي (40%)

من عدد السكان العالم، وتحقق المجموعة حوالي (24%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي أي ربع ما يحققه العالم في مجال إنتاج السلع والبضائع وغيرها، أما في مجال التجارة العلاقات التجارية الدولية فتشكل حصة المجموعة من إجمالي الصادرات العالمية نحو (18,5%) في حين تبلغ حصتها من الاستيراد العالمي (15%) لسنة 2020 وهذا المؤشر على امتلاك المجموعة اقتصادا حيويا ومؤثرا.

في حين صنف نصيب الفرد من متوسط الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة بأنه متوسط بقيمة تبلغ34412 دولار أمريكي لسنة 2020 والذي اسهم في ارتفاع القدرة الشرائية للمجموعة مما جعل أسواقها اكبر الأسواق استهلاكا، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): البيانات الأساسية لدول مجموعة البربكس لسنة 2020

الواردات	الصادرات	نصيب الفرد	الناتج المحلي	السكان	المساحة	الدول
(تريليون	(تريليون	من الناتج	الإجمالي	(ألف نسمة)	(کم مربع)	
دولار	دولار	المحلي	(تریلیون دولار			
أمريكي)	أمريكي)	الإجمالي	أمريكي)			
		(دولار				
		أمريكي)				
23.62.692	2732365	10500	14 722 84	1433784	96 000 000	الصين
304.683	379117	10126	1 473 58	145 872	17 098 246	روسيا
227.441	239178	6796	1 434 08	211 050	8 515 767	البرازيل

493.176	484953	1900	2 708 77	1366418	3 287 263	الهند
77.85	9301	5090	302 11	58 558	1 211 037	جنوب
						افريقيا
33.957.77	3844914	34412	20 641 38	3215682	39 822 313	مجموعة
						البريكس

المصدر من إعداد الطالبتين باعتماد على:

- -https://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2021/06/18 وقت الاطلاع: 19:25
 - https://ar.knoema.com/atlas تاريخ الاطلاع: 2021/06/18 وقت الاطلاع: 22:15

وانطلاقا مما سبق يمكن القول إن هذه الدول مجتمعة تمتلك قوة وامكانيات ومقومات متكاملة كل منها تدعم الأخرى، وهذا ما زاد من عوامل قوتها لتقدم مزيج ونموذجا عالميا متجانسا ظهر على شكل البربكس.

المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس

نظرا للتغيرات السريعة في البيئة الخارجية والمتطلبات المتزايدة للنمو الداخلي كان على الدول تطبيق سياسات اقتصادية تعطي دورا أقوى للاقتصاد وتنميه وتسمح له بالاندماج مع الاقتصاد العالمي وكان في مقدمتها جملة السياسات الاقتصادية التي تهدف الى خلق توازن داخلي وعلى سبيل المثال سياسات التي انتهجتها دول مجموعة البريكس.

أولا: السياسات الاقتصادية الصينية

الصين أو جمهورية الصين الشعبية، من الدول ذات تعداد سكاني كبير في العالم والتي استغلت هذه الثروة البشرية في تطوير اقتصادها لتصبح من أكبر الدول الاقتصادية العالمية وتحتل المراكز الأولى اقتصاديا، حيث شهدت اقتصادها نموا مرتفعا وامتاز أيضا بالاستمرارية على مدار عقدين.

وهذا التطور حسب المحللين الاقتصاديين هو ثمار اعتماد الصين برنامجا اقتصاديا اصلاحيا انفتحت من خلاله على التجارة العالمية وحددت اليوان كعملة تجارتها الخارجية والاستفادة من مواردها البشرية الضخمة بالإضافة الى صنعها أربع مناطق صناعية ضخمة

لتشجيع الاستثمار الأجنبي وبعد انضمامها في منطقة التجارة العالمية فتحت أسواق الأسهم للمستثمرين الأجانب مع حماية الأملاك الخاصة، كما استثمرت ما يزيد عن 500 مليار دولار لتدعيم البنى التحتية ومجالات أخرى عدة.

منذ ادخال إصلاحات اقتصادية قائمة على نظام السوق أصبحت الصين أسرع اقتصاديات العالم نموا حيث أصبحت أكبر دولة مصدرة وثاني مستورد ويعد الاقتصاد الصيني ثاني أكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي وتعادل القوى الشرائية وأيضا إلى إعادة هيكلة الشركات غير الكفؤة المملوكة للدولة من خلال ادخال النظام الغربي للإدارة بينما أغلقت الشركات غير المربحة.

يرجع النمو السريع في الاقتصاد والصناعة بصفة خاصة في الصين الشعبية التي إتباعها سياسة -دينجشياوبينج-والتي قامت على الاستثمار في العنصر البشري من خلال تطوير مهاراته في الهندسة والاقتصاد وطرق الإدارة الحديثة والتي اعتمد عليه في حل المشاكل الصين والانتقال من مجتمع زراعي على مجتمع صناعي.

يعود نجاح الصين الاقتصادي بشكل أساسي الى اتباع سياسة التصنيع منخفضة التكلفة، ويعزى الى الأيدي العاملة الرخيصة والبنية التحتية الجيدة ومستوى عال من التكنولوجيا والمهارة الإنتاجية المجتهدة والسياسات الحكومة المواتية، ويضيف البعض السعر المنخفض لصرف العملة.

ان فهم الجيد من قبل الصين للنظام العالمي وكيفية سيرورته جعلها من أكبر الدول اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ولا تزال تحتفظ مكانتها العالمية الى غاية اليوم على الرغم من كل الصعوبات والأزمات التي مرت بها.

ثانيا: السياسات الاقتصادية لروسيا

تقوم روسيا على جغرافيا هائلة من الثروات الطبيعية والموارد المتنوعة فهي تحتل المراكز الاولى عالميا من حيث الاحتياطي والإنتاج من موارد طاقوية، كلها جعلت روسيا ذات اقتصاد قوي إلا أن هذا الاقتصاد استطاع القيام وتصدر كبرى الاقتصاديات بفضل السياسات التي انتهجتها روسيا.

استطاع الاقتصاد الروسي بعد مراحل الإصلاحات التي مر بها خلال السنوات الماضية واعتماده قواعد السوق وتوفير الارضية المناسبة لدعم متوسطي وصغار رجال الاعمال، أن يكون من بين اقتصاديات العالم جاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية على السواء كما أن تسارع وتيرة التنمية الاقتصادية في روسيا وتعدد اختصاصات فروعها وارتباطها مع اقتصاديات دول آسيا وأوروبا ،نقل الاقتصاد الروسي إلى مرحلة جديدة من الاندماج والتكامل ضمن الاقتصاد العالمي (الأمارة لمي مضر، 2009، صفحة 149)

وعلى الرغم من سياسة التنويع التي أطلقت في عام 2003، إلا أن روسيا مازالت تعتمد بشكل كبير علي موادها الخام التي تمثل 80% من صادراتها بعد أن أصبحت أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم وثاني أكبر مصدر للنفط وهو ما يقارب 70% من الصادرات التي تمثل المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة لروسيا (مخوخ، 2014–2015، صفحة 59)، وعلى سبيل وحدة القرار السياسي والاقتصادي الروسي لطالما استثنت الإجراءات القاضية بتحرير الاقتصاد قطاع الطاقة فقد عمدت الحكومة على بقائها المتحكم الأول بأسعار عناصر وخامات الطاقة وأسواقها وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي (محمد و رولا ، 2019، صفحة 282).

فيما يتعلق بالسياسة والاقتصادية الشاملة ركز التوجه الرئيسي للمناهج التي اتبعتها موسكو على مدار العقدين الاخيرين من الزمن علي تحرير الاقتصاد ودمجه في الاسواق العالمية إلا أن المسؤولين والمصالح الخاصة على السواء يدفعان في وقت متزامن الى الاتجاه الآخر ساعين الى المزيد من تدخل الدولة في النظام الاقتصادي والمزيد من الحماية للصناعات المحلية (أوليسيا تكاشيفا، كيث كرين، و اخرون، 2015، صفحة 12)

ومما سبق يمكن القول ان الاقتصادي الروسي اقتصاد ريعي بدرجة اولى وبالتالي فإن جل سياساته الاقتصادية تنصب في المجال الطاقوي وكيفية تنظيمه ألا ان هذا لا يعني ان روسيا اهملت الجوانب الاقتصادية الاخرى ولكن كان اهتمامها بها قليل.

ثالثًا: السياسات الاقتصادية الهندية

يعد الاقتصاد الهندي حاليا خامس أكبر اقتصاد في العالم ومن المتوقع أن يتقدم ويتطور على اقتصاديات عدة، ولا تكمن أهمية ارتقاء الاقتصاد الهندي في حداثة عهده وإنما في المسار الفريد الذي سلكه.

الاقتصاد الهندي لم يتبع الاستراتيجية الآسيوية التقليدية القائمة على تصدير السلع رخيصة الثمن التي يعتمد تصنيعها على استخدام أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، وإنما اعتمدت الهند على أسواقها المحلية أكثر من اعتمادها على التصدير، وعلى الاستهلاك بلا من الاستثمار وعلى الخدمات بدلا من التصنيع وأخيرا على الإنتاج باستخدام التقنية المتقدمة بدلا الاعتماد على الايدي العاملة قليلة الماهرة (جورشاران، اشتون، و واخرون، 2008، صفحة 7).

استطاعت الهند تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة منذ عام 2003 وحتى الآن ، وضعتها على درب النمو الاقتصادي السريع، ولم تبدأ هذه الدورة من النمو السريع فجأة ، إذ كان لديها بناء اقتصادي متين تحقيق على مدار سنوات طويلة منذ استقلال الهند ، التي اعتمدت في البداية ولما يقرب من ربع قرن على اقتصاد مختلط يلعب في التخطيط المركزي والقطاع العام دورا مهم في الاقتصاد ، مع وجود دور قوي للقطاع الخاص في غالبية قطاعات الاقتصاد الهندي مع الاحتفاظ بعلاقة منفتحة مع الاقتصاد العالمي ، ومع المؤسسات المالية الحكومية الدولية وبالتحديد صندوق النقد الدولي من خلال سياسات التثبيت الاقتصادي (حجاب، عبد الحفيظ بوخرص، و سمير، 2019).

عرفت الهند فترة إصلاحات عديدة في سياساتها الاقتصادية وذلك من أجل القيام باقتصادها من سياسة إحلال الواردات الى سياسة التحرر الاقتصادي الى تشجيع الاستثمار الأجنبي وتحرير سعر الصرف الروبية وقد صاحب الإصلاحات حدوث بعض الاضطرابات في المتغيرات الاقتصادية(جورشاران، اشتون، و واخرون، 2008، صفحة 8).

غير أن ما يلفت النظر في نهوض الهند هو أنه لم يتحقق بفضل الدولة وإنما تحقق من رغم من الدولة ومن الواضح أن قصة النجاح الهندية ترتكز بشكل أساسي على المبادرات الاقتصادية الخاصة إذ تفتخر الهند حاليا بوجود شركات خاصة على قدر عال من تنافسية وبوجود سوق مزدهرة للأسهم والسندات وقطاع مالي عصري ومنضبط ذاتيا، فقد رفعت العوائق التجارية وخفضت نسب الضرائب وكسرت الاحتكارات الحكومية، وفكت القيود الصناعية وشجعت المنافسة وانفتحت على باقي العالم صحيح أن هذه الإصلاحات كانت بطيئة ولكنها بدأت تتراكم وتؤتى ثمارها.

رابعا: السياسات الاقتصادية البرازبلية

عانى الاقتصاد البرازيلي من مشاكل اقتصادية ضخمة شملت كل نواحيه ودخول الاقتصاد في حالة ركود شديدة الى غاية سنة 2002 أين تولى الحكم لولا داسيلفا والذي كان امامه كم هائل من الصعوبات إلا انه واجهها واستطاع إصلاح الاقتصاد وتقويته واحتلال مراكز متقدمة ضمن اقتصاديات العالمية خلال مدة زمنية وجيزة بحيث سنتحدث فيما يلي عن الاصلاحات السياسية التى قام بها داسيلفا.

في بداية الامر قامت البرازيل بإصلاح النظام المالي من خلال تنفيد برنامج التقشف من عهد كاردوزو القائم علي الاقتراض من صندوق النقد الدولي لسد عجز الموازنة و ايضا ارتفع التصنيف الائتماني للبرازيل الذي أدى الى دخول الاستثمارات الأجنبية(اسماعيل، 2013، صفحة 48).

أما فيما يخص الجانب النقدي سعت البرازيل منذ عام 2002 للحفاظ على الاستقرار النقدي من خلال منح البنك المركزي الصلاحيات الكاملة في وضع السياسات النقدية وزيادة دور الرقابي علي النظام المالي مع انتهاج سياسة التعقيم المالي(اسماعيل، 2013، صفحة 52). وشملت سياسة الاصلاحات التي قام بيها الرئيس البرازيلي القطاع الخاص أيضا من خلال تطبيق سياسة الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام لتحسين الاداء والقدرة التنافسية ومن أجل تطوير والنهوض الاقتصاد فلذا عمل داسيلفا على خلق بيئة وثقافة تدعم روح التعاون بين القطاعين كما عمل على توفير حوافز اقتصادية للقطاع الخاص كذلك قام بتوضيح الخطط الاقتصادية للقطاع الخاص بما يخدم الهدف المنشود فأصبح القطاع الخاص يشارك بفاعلية في تطوير البنية التحتية وفي مجال البحث العلمي الخاصة بالصناعة والزراعة وغيرها.

وفي محاولة من قبل الرئيس داسيلفا لزيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي بدأت حكومته برسم السياسات واتخاذ سلسة من الاجراءات لتعزيز قطاع الصناعة وخلق منتجات قادرة على المنافسة في الاسواق العالمية وأهم هذه السياسات تشجيع البحث العلمي والتطور التكنولوجي تحديث البيئة الصناعية والمؤسسية زيادة التكامل بين القطاعات الصناعية وتوسيع الاسواق المحلية مع فتح الاسواق الخارجية وأيضا توفير البنية التحتية اللازمة. فقد ساهمت كل هذه السياسات في تطوير القطاع الصناعي بشكل كبير (رضوان، 2015، صفحة 64).

لم تستثني البرازيل القطاع الزراعي من سلسلة التي قامت بها عملت إدارة الرئيس داسيلفا على إدخال تغييرات كبيرة في أهداف السياسات الزراعية كبرنامج استراتيجي ضمن جدول أعمال الحكومة من خلال استئناف إصلاح هيكل القطاع الزراعي بهدف تخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية وخلق ظروف معيشية افضل والذي ينعكس على الانفاق الحكومي فأدخلت ادارة

لولا سلسلة من الاجراءات بهدف تطوير القطاع الزراعي منها: تحسين البنية التحتية للقطاع وصيا شبكة المياه،حفرالآبار شبكات ريّ حديثة تعزيز ودعم المزارعين الصغار،ادخال القطاع الزراعي في الائتمان مع منحه امتيازات خاصة هذه السياسات أدت الي تطوير القطاع الزراعي وزيادة مساهمته غي الناتج المحلي.

ومن خلال حلقة اصلاحات السياسات الاقتصادية التي اتبعتها البرازيل من عهد لولا داسيلفا الي وقتنا حققت البرازيل معدلات نمو جيدة حولتها من دولة فقيرة الى دولة نامية لولا ازمة الكوفيد19 التي اجتاحت العام وغيرت في بعض الموازين واعادت الحسابات في اقتصاديات الدولة.

خامسا: السياسات الاقتصادية الجنوب الإفريقية

بذلت جنوب إفريقيا الكثير من مساعيها وجهودها التنموية بالإضافة الى الاستفادة من فرصة الانضمام الى تكتل دول مجموعة البريكس لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع تقترب بها من معدلات الاعضاء الآخرين في التكتل بعد فشلها في أغلب مشاريع وسياسات التنمية الاقتصادية.

ومن أهم المشاريع التي تبنتها جنوب إفريقيا مشروع التنمية الاقتصادية المحلية (LED) ومن أهم المشاريع التي تبنتها جنوب إفريقيا مشروع التنموية التي تولت تنفيذها الحكومات المحلية في جنوب افريقيا والذي يهدف الى تهيئة الظروف لدفع الاقتصادات المحلية للتصدي لمستويات عالية من الفقر والبطالة. إلا أن ضعف المهارات القيادية وضعف علاقات العمل في القطاع الخاص وارتكاز أغلب التدخلات على المشاريع الصغيرة غير المستديمة قللت من نتائج هذا المشروع(سمينة، 2017، صفحة 3).

بعد ضغوطات من طرف وزارة التجارة والصناعة للحصول على المزيد من الدعم الاستثمار تم إطلاق برنامج الاستثمار الأكثر أصالة من قبل حكومة جنوب افريقيا والمعروف باسم برنامج التتمية المكانية في شروط الاقتصاد وكان الهدف من البرنامج استيعاب العوامل الخارجية للاستثمارات العامة والخاصة في المناطق المستهدفة.

استطاعت جنوب إفريقيا تحقيق سمعة جيدة في مجال ادارة الاقتصاد الكلي حيث تم تدعيم السياسة النقدية بسياسة مالية سليمة من خلال ادخال برنامج تطوير التشغيل وإعادة

التوزيع (GEAR)بداية من عام2000، ومع ادخال أدوات استهداف التضخم أصبحت السياسة النقدية اكثر شفافية ويمكن التنبؤ بها بالإضافة الى مبادرات مالية عديدة من طرف الحكومة كالإصلاح الضريبي الشامل تخطيط عملية الانفاق لكل عامين (محمد ص.، بلا تاريخ، صفحة 14).

كل هذه الاصلاحات ساهمت في اصلاح ملحوظ للقاع المالي في جنوب افريقيا وتجاوز فترة العجز المالي للوصول الى الفائض وانخفاض الدين العام وتدفع كل تلك الاصلاحات الى تشجيع المزيد من التكامل مع الاقتصاد العالمي من خلال التجارة والتدفقات الاستثمارية.

تختلف دول البريكس بشكل كبير عن باقي التكتلات والتحالفات الدولية التي شهدتها الساحة الدولية من قبل، إذ لا يوجد رابط مشترك بين الدول سواء سياسيا، ثقافيا أو اقتصاديا، كما أنهم لا يجمعهم نطاق جغرافي أو إقليمي هي تجمع لأربع حضارات متنوعة من أربع قارات مختلفة، الشيء الذي لم يحول لهم دون تجمعهم تحت لواء البريكس التي ذات قوة بشرية ناشطة تغطي ربع مساحة اليابسة الغنية بالموارد الطبيعية والثروات الباطنية التي تحتاجها في تنمية اقتصاداتها.

ومن خلال دراستنا في هذا المبحث عن مجموعة البريكس لوحظ أنه على مدار عشر سنوات أي من دخول جنوب إفريقيا للمجموعة حتى الآن وصل هذا التكتل الى مرحلة السوق المشتركة ولا تزال بعيدة جدا لتصل الى مرحلة الاتحاد الاقتصادي التام فلا يزال بينهم تحفظ في التعاملات التجارية ولا تزال بعض الحدود الجمركية قائمة الأمر الذي يدفعنا للتساؤل عن كيفية جربان التبادلات بين دول المجموعة

المبحث الثاني: دراسة مدى فعالية تنسيق السياسات الاقتصادية لدول مجموعة البربكس

نظرا للتغيرات السريعة في البيئة الخارجية والمتطلبات المتزايدة للنمو الداخلي كان على دول مجموعة البريكس تنسيق سياسات اقتصادية للمجموعة لتعطي دورا أقوى للاقتصاد وتسمح له بالاندماج مع الاقتصاد العالمي والتي تتجلى في التجارة للدول وحجم التدفقات الاستثمارات سواء على المستوى الداخلي (البيئية) أو المستوى خارجي، بحيث تحدثنا في المطلب الأول عن التجارة البيئية والتجارة الخارجية لدول البريكس أما المطلب الثاني فقد تحدثنا عن الحجم الاستثماري للبريكس.

المطلب الأول: التجارة البينية والخارجية لدول مجموعة البريكس

لا تخلو اقتصاديات الدول من العلاقات الثنائية أو بين مجموعة الدول في مختلف المجالات وذلك لحاجة الدول لمثل هذه العلاقات، من أهم هذه العلاقات الدولية تلك التي تظهر في شكل علاقات تجارية ومن أمثلتها التجارة بين دول البريكس التي تنشطر إلى التجارة البينية بين دول المجموعة والتجارية الخارجية مع باقي دول العالم.

أولا: التجارة البينية لدول البريكس خلال الفترة (2016-2020)

تمتلك دول مجموعة البريكس علاقات تجارية متميزة مع جميع دول العالم من جهة وفيما بينها من جهة أخرى. فهم يشكلون كتلة تجارية ضخمة إذ تجاوزت التجارة البينية الحالية 310 مليار دولار لسنة 2020 والصين هي الدولة المهيمنة إذ تصدر حوالي 150 مليار دولار سنويا وهذا دليل على انه تتجه الى تغيير التوازن الموجود في التجارة الدولية وتمثل أكبر نسبة من التجارة البينية لدول مجموعة البريكس.

حيث بلغ حجم التجارة الخارجية لروسيا والصين 66,1 مليار دولار سنة 2016 والتي يتأتى معظم الصادرات الروسية الى الصين من قطاع التعدين والبتروكيماويات (28 مليار دولار صادرات و 38,1 مليار دولار واردات)، تستمر هذه العلاقات التجارية في التطور والارتفاع لتصل عند مستوى 100 مليار دولار سنة 2020 حسب آخر ما صرح بيه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال اجتماع مع رؤساء وكلات الانباء العالمية(RT Arabic).

شكل التبادل التجاري بين الهند والصين أكثر من 5% من إجمالي صادرات الهند وأكثر من 14%من وارداتها في 2020_2019 كما كانت الصين أكبر سوق تصدير لسلع الهندية خلال نفس الفترة. شهدت العلاقات التجارية الصينية الهندية تطورا كبيرا وملحوظا فقد بلغ التبادل بين البلدين سنة 2016 حوالي. 70,73 مليار دولار لتصبح الصين أهم شريك تجاري للهند(أحمد، 2017)، ووفقا لما صدر عن وزارة التجارة الهندية فقد بلغ حجم التجارة البينية بين البلدين 77,7 مليار دولار سنة2020، حيث تشير الاحصائيات الى أن اجمالي واردات الهند من الصين لعام 2019 قد بلغت 58,7 مليار دولار ،بينما بلغت صادرات الهند الى الصين 19 مليار دولار من نفس السنة(مركز البحوث والمعلومات اليمنية، 2021) .

ومن خلال المعطيات الصادرة من وزارة التجارة البرازيلية تعد الصين الشريك التجاري الرئيسي للبرازيل سواء من جهة الصادرات أو الواردات وذلك للجودة العالية للمنتجات البرازيلية وذات قيمة مضافة عالية. بلغ حجم التبادل التجاري البرازيلي الصيني 66,2 مليار دولار لسنة 2019 إذ أنه حقق فائض قدره 17,7 مليار دولار ، بقيت قيمة الصادرات والواردات ثابتة تقريبا خلال العقد الاخير على الرغم من كل التغييرات التي حصلت في حجم التجارة الخارجية البرازيل إلا أن الصين حافظت علي حصتها في السوق البرازيلية لتستحوذ على 20,5% من المنتجات المستوردة من البرازيل في حين تبلغ قيمة واردات الصين للبرازيل 43,5 مليار دولار لتشكل البرازيلي للصين. وبموجب اتفاقية البريكس، أظهر الميزان التجاري البرازيلي لعام 2019 فائضا مع جنوب إفريقيا قدره (281,9 مليار دولار وعجزا مع الهند و روسيا بقيمة 808,5 مليون دولار و 1,3 مليون دولار علي التوالي (كارفالهو، 2019) .

أما العلاقات التجارية الصينية مع جنوب افريقيا فقد نمت بشكل كبير وتعتبر الصين أكبر شريك تجاري لجنوب إفريقيا ففي عام 2017 نمت التجارة البينية للبلدين بنسبة 11,7% لتصل الى39,17% مليار دولار وتعد الدولتان شريكين استراتيجيين في العديد من المجالات لتكون جنوب افريقيا أول دولة افريقية تصدر لحوم أبقار الى الصين(ARABIC.NEWS.CN) ، كما أن الهند لا يقل وجودها في جنوب افريقيا عن الوجود الصيني فيها، فقد نمت التجارة الهندية الجنوب الافريقية لتصل الى 66,7 مليار دولار عام 2019_2020 لتشمل استثمارات الهند لعام فيها كلى القطاعين الخاص والعام (فورين-بوليسي، 2021)

إلا أن العلاقات التجارية بين الهند و روسيا تعتبر الحلقة الاضعف داخل دول مجموعة البريكس، فقد ظلت التجارة بين البلدين متواضعة رغم الجهود تعزيز التجارة بينهما وبلغت التجارة

الروسية الهندية 10,11 مليار دولار سنة 2019 _2020 إذ يستمر كلى البلدين في قطاع النفط والغاز والتي تميزت بالزيادة والارتفاع مقارنة بسنة 2017التي كانت عند قيمة 7,9 مليار دولار (الرحمن ذ.، 2021).

يتضح من خلال التحليل السابق أن التجارة البنية بين دول المجموعة ليست بالفاعلية المطلوبة فتعتبر الصين بمثابة السوق الأكثر فاعلية فيما بين أسواق دول مجموعة البريكس حيث تعتبر الصين شربكا تجاربا هاما لمعظم دول المجموعة.

ثانيا : التجارة الخارجية لدول مجموعة البريكس خلال الفترة (2020-2016)

تدرس التجارة الخارجية على أنها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول وذلك من أجل تبادل منافع بين أطرافها تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة في الناتج المحلي الإجمالي. والجدول رقم (03) يوضح صادرات دول مجموعة البريكس أما الجدول رقم (04) يبين قيمة واردات لدول مجموعة البريكس خلال الفترة (2020_2016) كما يلى:

الجدول رقم 03: صادرات السلع والخدمات لدول مجموعة البريكس خلال الفترة (2020-2016)

الوحدة: تريليون دولارأمريكي

	صادرات السلع والخدمات					
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	
الصين						
	21.97.922	24.29.277	26.51.009	26.30.999	27.32.365	
روسيا	332.352	410.182	508.560	481.760	379.117	
البرازيل	217.518	252.458	274.899	260.074	239.178	
الهند	430.433	489.400	537.042	546.033	484.953	

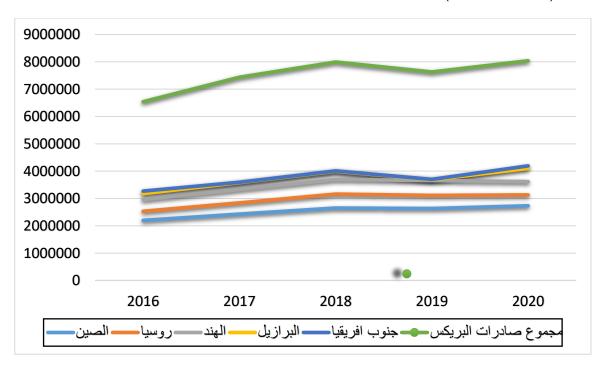
93.01	104.84	110.06	103.44	90.999	جنوب
					افريقيا
					إجمالي
38.449.14	39.293.50	39.825.16	38.441.19	32.692.24	رجد <i>ني</i> صادرات
					دول
					البريكس

المصدر من إعداد الطالبتين باعتماد على:

https://ar.knoema.com/atlas -

تاريخ الاطلاع: 20/ 70/202 وقت الاطلاع: 17:15

الشكل رقم (02): منحنى بياني يمثل صادرات السلع والخدمات لدول مجموعة البريكس خلال الفترة (2016-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03

يظهر من خلال الجدول رقم (03) والشكل (02) ما يلى:

- أن دول البريكس تمثل قوة اقتصادية هامة من حيث التجارة الخارجية ،فقد بلغ اجمالي صادرات دول البريكس من السلع والخدمات 3269224 تريليون دولار عام 2016،حيت تتصدر الصين هذه المجموع بصادرات قدرها 2732365 تريليون دولار في عام 2020 مقابل ما كانت عليه سنة 2016 ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع تنافسية الصادرات الصينية التي تتميز بانخفاض أسعارها ثم تليها الهند بقيمة 284953 مليون دولار سنة2020 والتي لم تتطور بالشكل الكبير خلال السنوات الخمسة الاخيرة (2016_2020) لأن ما يقارب % 50 من الصادرات الهندية هي صادرات النسيج والألبسة والمجوهرات والجلود وهي صناعات قائمة عمى مشاريع متوسطة وصغيرة ذات كثافة بعنصر العملوبعدها روسيا والذي يلاحظ في صادراتها أنها متذبذبة خلال نفس الفترة ما بين 332352 مليون دولار عام2016 و 379177 لعام 2020 بسبب الاعتماد الكبير على النفط في معاملاته الخارجية الذي يعرف بتنبذب في أسواق النفط العالمية
- وأما البرازيل فكانت صادراتها ترتفع بشكل تدريجي لتصل الى 239178 مليون دولار عام 2020، في حين تتربع جنوب افريقيا آخر دول مجموعة البريكس ولم يشاهد لها أي تقدم ملحوظ في قيمة صادراتها من 2016 إلى 2020 بسبب اعتمادها في التصدير على المنتجات الزراعية.
- وهذا بدوره يعبر عن تتوع هيكل الصادرات الخاص بتجمع البريكس وفقا لصادرات كل دولة وهذا بدوره يعبر عن المزايا التنافسية المستقبلية لهذا التجمع وتفوقه على القوى الاقتصادية العالمية الحالية.
- ولن تكون هنالك صادرات بدون واردات إذ أن الأمر لا يختلف كثيرا بينهما داخل دول مجموعة البريكس حيث تبقى الصدارة للصين بقيمة واردات 2362692 تريليون دولار سنة 2020 مقابل 1942185 في عام 2016، وتبقى جنوب افريقيا الحلقة الأضعف في دول مجموعة البريكس بواردات وصلت الى 7785 مليار دولار سنة 2020 والملاحظ عنها أنها انخفضت مقارنة بسنة 2016 والتي كانت تبلغ 89359 مليار دولار كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: واردات السلع والخدمات لدول مجموعة البريكس خلال الفترة

(2020-2016)

الوحدة: تريليون دولار أمريكي

	واردات السلع والخدمات						
السنة	2016	2017	2018	2019	2020		
الصين	19.42.185	22.12.267	25.63.104	24.99.154	23.62.692		
روسيا	266.096	327.248	343.584	353.253	304.683		
البرازيل	203.576	233.457	267.520	269.017	227.441		
الهند	472.012	561.612	642.960	619.484	493.176		
جنوب	89.359	98.99	108.90	103.11	77.85		
إفريقيا							
إجمالي							
واردات دول البريكس	29.732.28	33.444.83	38.280.58	37.512.19	33.957.77		
البريكس							

المصدر من إعداد الطالبتين باعتماد على:

https://ar.knoema.com/atlas

تاريخ الاطلاع: 20/ 2021/07 وقت الاطلاع: 19:30

المطلب الثاني: التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة لدول مجموعة البريكس

لقد تزايد دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات وهذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة واعتبارها من أهم مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمام الدول وخاصة الدول الناشئة وتتشط الاستثمار المحلى من جهة أخرى

أولا: التدفقات الداخلية والخارجية لاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجموعة البريكس خلال الفترة (2016–2019)

تعتبر تدفقات الداخلية والخارجية لاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجموعة البريكس ذات أهمية متزايدة وتأثير قوي في السنوات الأخيرة، والشكلين رقم (03) و (04) يوضحان ذلك كما يلي:

الشكل رقم (03): التدفقات الخارجية لاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجموعة البريكس خلال(2016-2019)

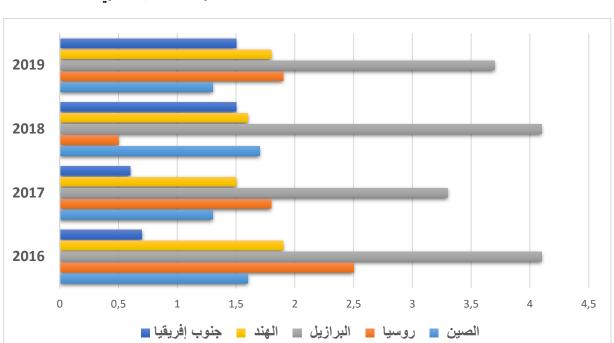


الوحدة: النسبة المئوبة

المصدر من إعداد الطالبتين باعتماد على:

https://ar.knoema.com/atlas -

الشكل رقم (04): التدفقات الداخلية لاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجموعة البريكس (2016-2019)



الوحدة: النسبة المئوبة

المصدر من إعداد الطالبتين باعتماد على:

https://ar.knoema.com/atlas -

من خلال الشكل (03) والشكل رقم (04) نلاحظ أن:

• عرف التدفقات الخارجية لاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجموعة البريكس من سنة 2016 إلى سنة 2019 انخفاض حيث كانت نسبة لسنة 2016 % و انخفضت بنسبة 4,9 % لسنة 2019 ، حيث عرفت الصين انخفاض في تدفقات الاستثمارات الخارجية من سنة 2016 كانت النسبة 1,9% لتصبح في سنة 2019 النسبة 1%بسبب انخفاض استثمار الشركات متعددة الجنسيات الصينية، وتليها في انخفاض روسيا حيث كانت في سنة 2016 تتراوح بنسبة 1,7 % لتصبح في سنة 2019 (% ، اما الهند والبرازيل عرفت ارتفاع محسوس بالنسب التالية على التوالي في سنة 3,0 % ، اما جنوب إفريقيا عرفت انخفاض من 1,5 % سنة 2019 (%) سنة 2016 الى 20,0 % سنة 2019 % منا 2016 شنة 2019 % سنة 2016 % سنة 2019 % % سنة 2019 % سنة 201

• أما التدفقات الداخلية لاستثمارات الأجنبية المباشر لدول مجموعة البريكس عرفت انخفاضا ضئيلا حيث كانت نسبتها 10,8 % في سنة 2016 لتصبح 10,2 % لسنة 10,6 وروسيا والهند والبرازيل انخفاضا على التوالي 1,6 % ، 2019 من الصين وروسيا والهند والبرازيل انخفاضا على التوالي 1,8 % ، 1,9 % ، 2,5 % لسنة 2016 ليصبحوا 1,3 % ، 1,9 % ، 1,9 % بعد عدة 3,7 % أما جنوب إفريقيا عرفت انتعاشا كبيرا في سنة 2019 بنسبة 1,5 % بعد عدة سنوات من التدفقات الداخلة المتدنية حيث كانت في سنة 2019 %.

هذا الانخفاض في التدفقات الداخلية والخارجية لاستثمارات الأجنبية المباشرة في معظم دول مجموعة البريكس راجع إلى الإصلاحات الضريبة والصفقات الضخمة وتقلب التدفقات المالية.

ثانيا: صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول البريكس خلال الفترة (2016-2010) (2020)

فيما يتعلق بصافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول البريكس لسنوات 2016إلى 2020 فيما يتعلق بصافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول البريكس لسنوات 2016إلى فيمكن التعرف عليها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 05: صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول البريكس (2016–2020) الجدول رقم 05: صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول البريكس (160–2020)

	الاستثمارات الأجنبية المباشرة						
السنة	2016	2017	2018	2019	2020		
الصين							
	416.748	277.909	-923.384	-502.598	-10.25.538		
روسيا	- 102.245	81.995	225.920	-100.516	-33.647		
البرازيل	-596.00	-761.381	-475.449	-463.548	-505.861		
الهند	-394.11	-288.759	-306.996	-374.699	-527.824		

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لمدى فعالية تنسيق السياسات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس خلال الفترة (2016-2020)

-51.599	-19.751	-15.425	53.906	22.751	جنوب
					افريقيا
					إجمالي
-21.44.469	-14.61.112	-14.95.334	-639.330	-652.859	الاستثمارات
					الأجنبية
					لدول
					مجموعة
					البريكس

المصدر من إعداد الطالبتين باعتماد على:

https://ar.knoema.com/atlas -

تاريخ الاطلاع: 25/ 2021/07 وقت الاطلاع: 11:15

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن إجمالي صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجموعة البريكس يعاني من العجز خلال السنوات الخمس الأخيرة (2020–2010) إذ بلغت قيمته 652859-تريليون دولار لتستمر في الانخفاض لتصل 214469-تريليون دولار في 2020، بينما تبقى الصدارة للصين داخل دول مجموعة البريكس فقط كان صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2016 يبلغ 416748 تريليون دولار.

إلا أنه بدا في تدهور خلال السنوات الثلاث الاخيرة ليصل إلى حالة العجز كبير بقدر 1025538 - 1025538 - 1025538 والذي بسببه توفقت كل الانشطة الاقتصادية في العالم دون استثناء فقد تقهقرت أرباح الشركات وأثرت الاضطرابات الاجتماعية على التدفقات الاستثمارية في الصين ولم تستثنى روسيا من هذه الأزمة أيضا فالاقتصاد الروسي الربعي تأثر هو أيضا من أزمة كورونا بعد انغلاق جل التعاملات التجارية بما فيها الطاقوية لتدخل روسيا هي الاخرى في عجز استثماري سنة 2020 يقدر ب 33647 تريليون دولار، اما الهند والبرازيل فيلاحظ على استثمارهما الاجنبي المباشر خلال السنوات الخمس الاخيرة أنه في حالة عجز لانخفاض اسعار النفط والسلع الاساسية وحتي جنوب افريقيا لم تسلم من آثار أزمة كوفيد _19 ليدخل استثمارها الاجنبي المباشر في حالة عجز سنة 2020 بقيمة 25159 تريليون دولار سنة 2016.

خلاصة الفصل:

دول مجموعة البريكس هو منظمة دولية تعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول المنطوية تحت لوائه، يضم التكتل خمس دول هي الصين، روسيا، الهند، البرازيل وجنوب إفريقيا، على الرغم من وجود العديد من الاختلافات المهمة بين دول البريكس فيما يخص مقوماتها ودرجة استقرارها وتماسكها وكذلك من حيث الأداء الاقتصادي لها، لكن يمكن إيجاد العديد من القواسم المشتركة بين هذه الدول على نحو يمكنها من التعامل مع بعضها البعض.

وتبين من خلال هذا الفصل أن تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول المتكاملة شرط ضروري لزيادة حجم التبادلات التجارية سواء كانت تبادلات داخلية (بينية) أو تبادلات خارجية بالإضافة إلى التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة ويشمل هذا التنسيق الجمركي والتجاري والضريبي إلا أن تنسيق لا يشترط ضرورة توحيد السياسات وإنما تنسيقها في شكل يسهل به التعاملات التي تؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة من جراء إقامة هذا التكامل.



الخاتمة

يشهد العالم اليوم اتجاهات عديدة لخلق تكتلات اقتصادية وذلك بهدف رفع القدرة على التعامل مع الانفتاح الذي يشهده العالم وتعتبر عملية التكامل الاقتصادي أحد الأركان الأساسية لهذه التكتلات.

كثيرة هي تجارب التكامل التي عرفها العالم بين مجموعة من الدول تجمعها مصالح مشتركة وتختلف هذه التكاملات من منطقة إلى أخري من حيث حجمها أو الطريقة التي اتبعتها لتتكامل فيما بينها وحتى الأهداف التي جاءت من أجلها. ومن أهم التكتلات التي برزت في الوقت الحاضر تكتل دول مجموعة البريكس.

تناولت الدراسة موضوع فعالية تنسيق السياسات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس، نظرا للأهمية التي حضت بها تجمع البريكس في الدراسات الاقتصادية والذي يعد من أهم التكتلات الدولية فقد ضم في ثناياه خمس دول من أربع قارات مختلفة الأمر الذي ميز هذا التكامل عن باقى التكاملات الأخرى.

1-اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى:

التكامل الاقتصادي هو دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية.

التكامل الاقتصادي هو تلك العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي محل الدراسة والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب رؤوس الأموال وانتقال العمالة بين الدول الأعضاء، مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق تجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح في الأخير هذه الدول كلا واحد، هو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- الفرضية الثانية:

يعمل تكتل دول البريكس على تنسيق سياستها الاقتصادية بشكل أفضل بين الدول الأعضاء فيه مما يجعلها تتخصص أكثر وتكون فعالة وبذلك سيساهم في زيادة حجم المبادلات التجارية البينية والدولية.

أن تكتل البريكس عمل على تنسيق سياسته الاقتصادية وما أثبت فعاليته في مساهمته في زيادة المبادلات التجارية البينية والدولية بحيث تشكل حصة المجموعة من إجمالي الصادرات العالمية نحو (18.5%) في حين تبلغ حصتها من الاستيراد العالمي (15%) لسنة2020 وهذا المؤشر على امتلاك المجموعة اقتصادا حيوبا ومؤثرا. هو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- الفرضية الثالثة:

اتسمت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجموعة البريكس بالعجز.

تدهورت الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الثلاث الاخيرة ليصل الى حالة العجز كبير بقدر 1025538-تريليون دولار سنة 2020 بسبب تفشي كوفيد _19 والذي بسببه توفقت كل الانشطة الاقتصادية في العالم دون استثناء فقد تقهقرت ارباح الشركات وأثرت الاضطرابات الاجتماعية على التدفقات الاستثمارية. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

2-نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة الحالية تم التوصل إلى عدة نتائج نذكر منها:

- تعد السياسات الاقتصادية الاستراتيجية التي تقرها الدولة لبلوغ أهدافها من خلال اتباع أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية لتحقيق التوازن الاقتصادي.
- التكامل الاقتصادي هو العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض التجارة الدولية القائمة بين مجموعة الدول المتكاملة بالإضافة إلى تنسيق وخلق تجانس في السياسات الاقتصادية المختلفة.
 - احتل التكامل الاقتصادي بمختلف أشكاله وصوره مكانة هامة في الأدبيات الاقتصادية الحديثة بعد إدراك دول العالم لأهميته وضرورته.
- لم يتم تحديد مفهوم محدد للتكامل الاقتصادي لاختلاف الفكر الاقتصاديين كما يمر التكامل بعدة مراحل من المنطقة الحرة وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي التام.
 - تسعى الدول إلي تشكيل تكاملات اقتصادية للوصول إلي أهداف السياسية والاقتصادية وأهداف أخرى بقوة التكامل.

- إن دول مجموعة البريكس لا ترتبط بروابط مباشرة من الناحية السياسية، الاقتصادية والثقافية ولا يجمعها نطاق جغرافي واحد إلا أنها استطاعت أن تقيم تكتل اقتصادي دولي قوي.
 - استطاعت دول مجموعة البريكس ان تحقق انجازات اقتصادية عالمية من خلال تشكيل بنك التنمية الجديد، الترتيب الاحتياطي الاحترازي ونظام الدفع لدول المجموعة وذلك للتخلص من الروابط الاقتصادية مع العالم الغربي وإيجاد روابط مشتركة فيما بينها.
- لدول مجموعة البريكس مقومات اقتصادية جعلتها قادرة على تطوير علاقاتها الاقتصادية الدولية، ووضع استراتيجيات للتعاون الاقتصادي بينها وتنويعها خارج إطار المجموعة، بالإضافة إلى القدرة على المنافسة الخارجية.
 - · تمتلك دول مجموعة البريكس المؤهلات التي تخولها لإعادة بناء النظام الاقتصادي الدولي بالشكل الذي يساوي بين موازين القوى في العالم.

3-التوصيات:

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها سابقا، يمكن ان نضع بعض التوصيات والاقتراحات التي تخدم الدراسة فيما يلي:

- يجب على دول مجموعة البريكس تضيق الخلافات بين أعضائها وحل كافة المشكلات العالقة خاصة بين الهند والصين.
- خلق مؤسسات اقتصادية وسياسية في دول التكتل للتنسيق في السياسات الاقتصادية الكلية للدول الأعضاء.
- ضرورة تحرير تدفقات التجارة والاستثمار بشكل كامل بين الدول الأعضاء كذلك تسهيل تحركات الموارد البشرية فيها
 - التوسع في عضوية التكتل بضم دول جديدة له وكذلك التوسع في إبرام اتفاقيات اقتصادية بين التكتل و التكتلات الأخرى الفاعلة على الساحة العالمية.

هاهمة المراجع والمحاحر

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب:

- 1) أبوشرار ,علي عبد المفتاح .(2015).الاقتصاد الدولي -نظريات وسياسات . عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع.
 - 2) أبوستيت، فؤاد . (2004) . التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة .مصر : الدار المصرية البنانية.
- الأمارة المي مضر .(2009) . الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على منطقة العربية .
 بيروت :مركز الدراسات الوحدة العربية.
 - 4) بلعزوز ،بن علي .(2004) .محاضرات في النظريات والسياسات النقدية .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية
- 5) جورشاران، جولس، اشتون ،بي كارتر، واخرون . (2008) . نهوض الهند . الامارات :مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- 6) روبا،غيفورد،محمد ،محمود .(2008) .طريق الصين :رحلة في مستقبل القوة الصاعدة .السعودية :مكتب العبيكان.
- 7) سامي عفيفي، حاتم . (2005) . التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق. مصر: الدار المصرية اللبنانية.
- الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية .مصر الموسسة طيبة للنشر والتوزريع .
 - 9) قداحي ,هشام محمود .(2009) .العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة .مصر :مؤسسة شباب الجامعة.
- (10) قدي ,عبد المجيد .(2006) .مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية .الجزائر :ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية .
 - 11) الكفري، مصطفى العبد الله. (2014). التكتلات والمنظمات الاقتصادية. سوريا: منشورات جامعة دمشق-كلية الآداب والعلوم الانسانية.
- 12) اللاوي، عبد المفيد. (2007). محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية. الجزائر: مطبعة مزوار.
- 13)محمدصدوق، اسماعيل. (2013). التجارة البرازيلية-قراءة في تجرية لولا دي سيلفا. العربي للنشر والتوزيع.
 - 14) الناشف، ندى ،عبيد، بريكي. (2014). السياسات الاقتصادية: مقاربة عمالية. منظمة العمل الدولية.
- 15)ونتز، الن،و يوسف، شهيد ،وأحمد ،رمو. (2012). الرقص مع العمالقة الصين والهند والاقتصاد العالمي. سوريا: الهيئة العامة السورية للكتاب.

16) يعدل، فريدة بخزاز . (2005). تقنيات وسياسات التسيير المصرفي. الجزائر: ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية.

ثانيا: الرسائل والأطروحات:

- 1) أبو كاس ، يوسف فوزي رضوان، (2015). التجربة البرازيلية الواقع والأفاق-، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة غزة.
- 2) بودخدخ، كريم، (2014–2015). اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين التحفيز الطلب أو تطوير العرض حالة الجزائر 2011–2014-، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة الجزائر 3.
- 3) بن ناصر، محمد ، (2007- 2008). المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل العربي . رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة الجزائر .
- 4) حميدي، يوسف، و بوزواي ،محمد، (2017-2018) . أثر التكتلات الإقليمية على حركة التجارة الدولية دراسة حالة النفطا 1990-2016-. مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة.
 - 5) حناش، إلياس، (2017–2018) . واقع وآفاق التكامل الاقتصادي في ظل إقتصاد المعرفة. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة مسيلة .
- 6) درواسي، مسعود، (2005–2006). السياسات المالية ودورها في تحقيق التوزان حالة الجزائر 1990–6 معود، (2006–2005). العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر.
 - 7) روابح ، عبد الرحمان ، (2012–2013) . حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي. رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة بسكرة.
 - 8) سليم، هبة محمود، (2016).دراسة تحليلية حول إمكانية إنضمام إيران إلى مجموعة البريكس. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
- 9) لموشي، زهية، (2015-2016). آلية تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية في ظل العولمة حالة مجلس التعاون الخليجي . أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،جامعة أم بواقي.
- 10) مقروس ، كمال ، (2013–2014). دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والمغربية –. رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف.
 - 11) مخوخ ، نجاة ، (2014–2015) . السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة . رسالة الماجستير ، كلية العلوم السياسية، جامعة بسكرة

12) محمد الجعبري، علاء الدين، (2018). واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي . رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة غزة.

ثالثا :المحلات:

- 1) حاجم ، ليلى عاشور ، و عبد الحميد، سالي موفق. (2016). تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة مجموعة البريكس أنموذجا . مجلة الأكاديمية العلمية العراقية ، ع 45–46.
- 2) شحماط، محمود. (2017). تجمع البريكس من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب . مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة و الفنون ، ع 51.
- 3) طويل ، نسيمة . (2018) .التكامل الدولي دراسة حالة في مفاهيم ومقاربات النظرية . مجلة النقاد للدراسات السياسية ، ع 3.
- 4) الطيف، عبد الكريم . (2014). دول البريكس شراكة من أجل النتمية والتعاون والتكامل من أجل نظام القتصادي عالمي متعدد القطبية . مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، ع 30.
- 5) عبد الرحمن ، علي عبد الرحمن . (2019). الأهمية الاستراتيجية لمجموعة البريكس . مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية العراقية ، ع 65.
- 6) العلياوي ، الصالح ، وسماح ، مهدي. (23-20-202). مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد 1، ع 45.
- 7) العسومي ، محمد . (2013). مجموعة البريكس نموذجا للتغيرات الدولية . مجلة آفاق المستقبل ، ع 19.
- 8) طارق محمد، ذنون الطائي. (16-05-2020). تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي . مجلة الأكاديمية العلمية العراقية ، ع 19.
 - 9) معن روب، محمد ، و غازي إسماعيل ، رولا. (15-10-2019). المقدرات والإمكانات الطاقية لاقتصاد الروسى الحديث . مجلة تشرين للعلوم الاقتصادية القانونية ، المجلد 41، ع 5..
- (10) ورسمه غالب ، عبد القادر . (2015). مجموعة البريكس ومكانتها في البنية الدولية . مجلة آفاق المستقبل ، ع 26.

رابعا: المقالات والندوات:

- 1) أحمد ، امتياز .(2017). أنماط توظيف العداء للصين في دول جنوب آسيا . المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية ، سريلانكا.
 - وليسيا تكاشيفا،كيث كرين،واخرون .(2015) .السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي
 والحالي.مركز للبحث والتطوير لمؤسسة RAND، الولايات المتحدة الامريكية.

قائمة المصادر و المراجع

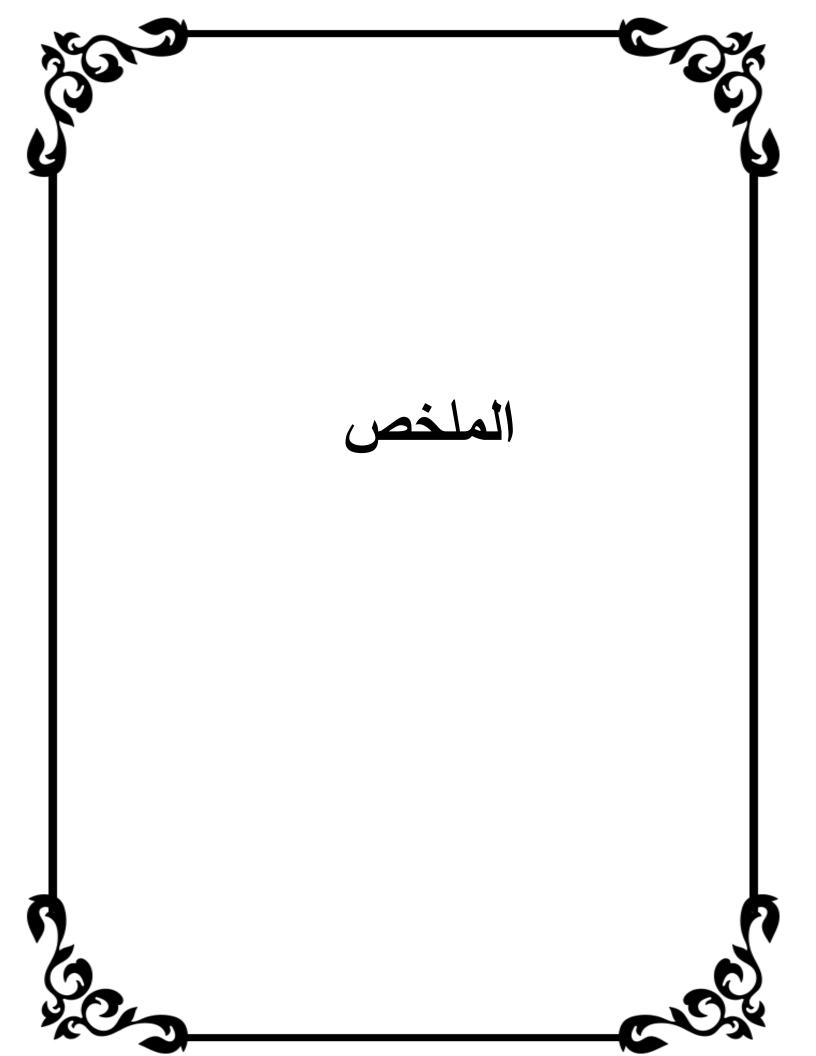
- 3) حجاب ، عيسى ، بوخرص عبد الحفيظ، و بن محاد ، سمير .(2019).الإصلاح الاقتصادي من خلال برامج التثبيت لصندوق النقد الدولي . ملتقي الدولي للاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية ، جامعة مسيلة.
- 4) سمينة، نعيمة .(2017.).آليات غير التقليدية لتنمية المجتمعات المحلية في جنوب إفريقيا . جامعة شلف.
- 5) شريف، عمر .(2001).مداخلة حول السياسات الاقتصادية وأدوات تحقيق نجاح التنمية والاستقرار في إطار النظام الإسلامي . جامعة باتنة.

خامسا : المواقع الإلكترونية :

- 1) اقتصاد جنوب افریقیا.(2016).http://www.marefa.org
 - 2019) . اقتصاد البرازيل (http://www.marefa.org/.(2019
 - https://ar.knoema.com/atlas. أطلس بيانات العالم (3
- /https://data.albankaldawli.org. بيانات البنك الدولي (4
- 5) .بلفلاح، يونس. (21 08، 2014). واقع و آفاق العلاقات العربية بمجموعة البريكس. معهد العربية للدراسات:http://studies.alarabiya.net/reports
 - 6) تشيلاني، براهما .(2012).بريكس البحث في هوية موحدة وتعاون مؤسس./http://www.studies.aljazeera.net
 - 7) الرحمن، ذكر .(25 04 125.). https://www.alarabiya.net/politics/2021/04/25.
 - 8) عبد العزيز ، مروان. (20 7 0 7 0 1015) . بريكس عملاق جديد يقوده بوتين لكبح جماح أمريكا (8 https://arabic.sputniknews.com/news)
 - .http://www.madariss.fr/..(2016) . الغلالي ،عبد الكريم (9
 - 10) فورين بوليسي. (18 6، 2021)./https://www.aljazeera.net/news
 - 11) كالفالهو ، ايفاندرو. (2019) . صين اليوم ، (2019) http://www.chinatoday.com.cn
- 12) مركز الامارات للدراسات والابحاث الاستراتيجية .(2016, 04 15). قضايا راهنة -قمة دول البريكس: https://www.ecssr.ae/reports_analysis.
 - . https://www.saba.ye/مركز البحوث والمعلومات اليمنية . (2021, 03). وكالة سبأ/www.saba.ye

قائمة المصادر و المراجع ثانيا: المراجع بالأجنبية

- 1) Andrey Ostroukh. (2020, 11 14). Russia says BRICS nations favour idea of common systemf.https://www.reuters.com/article/uk-brics-summit-russiapayment fx/russia-says-brics
- 2) ARABIC.NEWS.CN. (2018, 07 23). ARABIC.NEWS.CN. http://arabic.news.cn/
- 3) BRICS Information centre. (2014, 7 15). Treaty for the Establishment of a BRICS http://www.brics.utoronto.ca/docs/140715-treaty.html
- DELHI DECLARATION. (2012, 05 29). FOURTH BRICS SUMMIT. http://brics2016.gov.in/upload/files/document/57566ddcc42a94th.pdf
- 5) GDP Ranked by Country 2020. (2020).
 - https://worldpopulationreview.com/countries/countries-by-gdp.
- 6) Mielniczuk, Fabiano. (2014, 08 18). The BRICS' Economic Institutions and International Politics. Récupéré sur E-International Relations : https://www.eir.info/2014/08/18/the-brics-economic-institutions-and-international-politics/
- 7) Przygoda, Miroslaw. (2015). The BRICS nations and their priorities. International Journal of Innovation and Economic Development, 7-9.
- 8)RT Arabic. (2021, 06 07). RT Arabic. https://arabic.rt.com/business/
- 9) Russia business today. (2019, 3 1). BRICS Countries Plan Common Payment System. Récupéré sur https://russiabusinesstoday.com/economy/brics-countries-plancommon-payment



الملخص

تعتبر دول مجموعة البريكس من أبرز التكاملات الحديثة والتي فرضت مكانتها على الساحة الدولية بقوة إذ أن هذا التكتل يجمع مجموعة من الدول الناشئة التي عرف اقتصادها نموا متسارعا خلال العقدين الأخيرين. وقد هدفت هذه الدراسة ضمن إطار وصفي تحليلي إلى إبراز مختلف السياسات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس ومدى تنسيق السياسات من خلال تسليط الضوء على التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجموعة البريكس خلال الفترة (2016–2020).

ومن خلال دراستنا استنتجنا أن دول مجموعة البريكس تسعى جاهدة إلى تنسيق سياساتها الاقتصادية فيما بينها والوصول إلى الدرجات أعلى في مستوى التكامل الاقتصادي باعتبارها تضم خمس قوى اقتصادية ذات نمو سريع من أربعة قارات في العالم.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاقتصادية، التكامل الاقتصادي، دول البريكس، التجارة الدولية ، الاستثمارات.

Summary

The countries of the BRICS group are considered one of the most prominent recent complementarities that have imposed their position on the international scene strongly, as this dependence brings together a group of emerging countries whose economies have experienced sustained growth during the last two decades.

The study was intended as part of a descriptive framework for the successor to the BRICS economic policies and for policy deepening by highlighting foreign trade and investment (2020-2016) for the BRICS during the period.

Two studies have concluded that the BRICS countries strive to coordinate their economic policies with each other and reach higher degrees in economic integration as comprising five economic powers, Rapid growth from four continents in the world.

Keywords: Economic policies Economic integration, BRICS countries, International trade, Forms.